



ترجمة إلى العربية

Arabic Translation

Provided by

Cleary Gottlieb Steen & Hamilton LLP (Abu Dhabi)

for the State of Delaware

إخلاء المسؤولية القانونية: إن المواد الواردة في هذه الوثيقة تهدف إلى توفير المعلومات المتعلقة بموضوع النقاش. إن الجهات الحكومية المختصة في ولاية ديلاوير لا تتولى تقديم خدمات الاستشارة القانونية أو المحاسبية أو خدمات الاستشارة المهنية الأخرى. إذا كنتم ترغبون بالحصول على استشارة قانونية أو مهنية أخرى، يجب التوجه إلى أشخاص من ذوي الاختصاص.

Legal Disclaimer: The materials contained herein are intended to provide information in regard to the subject matter covered. The Delaware Department of State is not engaged in rendering legal, accounting, or other professional services. If legal advice or other professional assistance is required, the services of a qualified professional should be sought.

Alternative Dispute Resolution	الطرق البديلة لتسوية النزاعات
After Incorporation	ماذا بعد الإنشاء
Alternatives to Corporation	بدائل للشركات المساهمة
Efficient Courts	محاكم فعّالة
Fiduciary Directors	واجبات المدراء الائتمانية
Form a Corporation	تأسيس شركة
International Business	الفوائد في التجارة الدولية
Myth v. Fact	حقائق ومعتقدات خاطئة
Statute Our Sound and Enabling	قانون ولاية ديلاوير الصائب والممكّن
Why Delaware?	لماذا ديلاوير؟

1. لماذا تختار الشركات ولاية ديلاوير¹

غالباً ما يتم طرح هذا السؤال — لماذا اختيار ولاية ديلاوير؟ لماذا تحتل هذه الولاية الصغيرة (وهي ثاني أصغر الولايات المتحدة الأمريكية) هذا المكان الكبير في عالم الكيانات القانونية التجارية؟ السؤال له إجابات عدة، إلا أن معظم هذه الإجابات ليست مثلما ما يظنّه الناس. فعلى سبيل المثال، لا تشكّل ولاية ديلاوير ملاذاً ضريبياً، ولا هي ذلك المكان الذي يتيح إنشاء شركات سرّية بعيداً عن معرفة الناس بها وإمكانية طرح الاستفسارات بشأنها، ولا تشكّل ولاية ديلاوير في العادة الخيار الأرخص تكلفةً لإنشاء وتسجيل الشركات. إنّما السبب يعود إلى السمعة الممتازة التي تتمتع بها الولاية في مجال الأعمال والتجارة، وإلى نوعية الخدمات التي تقدّمها.

لا تشكّل ولاية ديلاوير "بيئةً حليفةً لمجلس الإدارة" ولا هي تشكّل "البيئة الصديقة لحاملي الأسهم"؛ إنّ هدف ولاية ديلاوير هو تقديم القوانين المثلى لكل من الإداريين (managers) والمستثمرين (investors) على حدّ سواء بغية الإتاحة لهم بالقيام بأعمال تجارية مربحة غير متعارضة مع الأخلاق والقيم، وذلك عبر إقامة التوازن بين الحاجة إلى المرونة الإدارية مع توفير أدوات متينة لمساءلة الإداريين في حال استخدام تلك المرونة في سبيل حماية مصلحة المستثمرين. إنّ قضاة ولاية ديلاوير هم قضاة غير منحازين وغير مرتتهنين لصالح جهات مانحة ذات مصالح ذاتية خاصة وغير خاضعين لضغوطات سياسية. إنّ قضايا القانون التجاري في ديلاوير ينظر فيها حصراً قضاةً اختصاصيون محترفون، وليس هيئات المحلفين (juries).

شكّلت ولاية ديلاوير منذ مطلع القرن العشرين أولى الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة لإنشاء الكيانات القانونية التجارية. أمّا اليوم، فإن أكثر من مليون من الكيانات القانونية التجارية قد جعلت من ولاية ديلاوير الموطن القانوني لها. وعلى الرغم من أن عدد الكيانات القانونية المنظمة تحت ولاية ديلاوير هو مثير للإعجاب، لعلّ الأهمّ من ذلك هو حقيقة أنّ الكثير من الشركات الكبيرة والهامة المدرجة أسهمها في البورصات الرئيسية هي مسجلة في ولاية ديلاوير. في الواقع، فإن أكثر من 60 في المئة من الشركات المدرجة على لائحة Fortune 500 هي شركات مسجلة في ولاية ديلاوير؛ علماً بأنّ ديلاوير ليست حكرًا للكيانات القانونية الأمريكية فقط— إنّ الشركات من جميع أنحاء العالم يمكنها الاستفادة من الميزات التي تتيحها ولاية ديلاوير. [راجع [فوائد ولاية ديلاوير في التجارة الدولية](#).]

لقد أدّى عدد من العوامل إلى جعل ديلاوير تفرض هيمنتها على عالم إنشاء الكيانات القانونية التجارية.

أولاً، التشريع— إنّ قانون الشركات المساهمة العام لولاية ديلاوير ("DGCL") هو الأساس الذي يقوم عليه قانون الشركات لولاية ديلاوير. [راجع [قانون ولاية ديلاوير الصائب والممكن](#)]. يتميز الـ DGCL بأنه يتيح الاستقرار القانوني. لقد تمّت صياغة القانون من قبل خبراء اختصاصيين بقانون الشركات، وإنّ القانون محمي من تأثير الجماعات ذات المصالح الخاصة. يقوم المشرّعون في ولاية ديلاوير بمراجعة الـ DGCL كل عام لضمان قدرته على التماشي مع ومعالجة القضايا الراهنة.

إنّ الـ DGCL هو كذلك "قانونٌ ممكن". معنى ذلك أنّ قانون الشركات لولاية ديلاوير ليس قانوناً مفصلاً ذي صيغة توجيهية أمرّة، كما هي الحال في العديد من الدول. يتضمّن الـ DGCL بعض الأحكام الإلزامية الهامة لحماية المستثمرين، إلا أنّه في ما عدا ذلك فإنّه يوفر المرونة للشركات للقيام بأعمالها على النحو الذي تريده. وقد استعانت ولاية ديلاوير بمبادئ الـ DGCL لصياغة قوانين أخرى رائدة ترفع كياناً قانونية تجارية أخرى غير الشركات المساهمة (Corporations). [راجع [بدائل للشركات المساهمة في ولاية ديلاوير](#).]

ثانياً: المحاكم— إنّ أهمية المحاكم توازي أهمية القانون حدّ ذاته، نظراً لكون المحاكم هي التي تقوم بتفسير القانون. تُعرف ولاية ديلاوير في جميع أنحاء العالم بنظامها القضائي وخبرة ونزاهة وعدم انحياز قضائتها الناظرين في قضايا الشركات. [راجع [التقاضى أمام محكمة الدرجة الأولى لولاية ديلاوير \(Delaware Court of Chancery\) وفي المحكمة العليا لولاية ديلاوير \(Delaware Supreme Court\)](#)]. إنّ محكمة الدرجة الأولى لولاية ديلاوير هي محكمة مختصة للنظر بالنزاعات بحسب قواعد الإنصاف (equity) وتتمتع باختصاص نوعي في ما يخصّ النزاعات المتعلقة بالشركات. لا تتضمّن محكمة الدرجة الأولى هيئات محلفين، وإنّما تتألّف من خمسة قانونيين متخصصين تتم عملية اختيارهم بحيادية على أسس الجدارة، ممّا يجعل محكمة الدرجة الأولى مرنة ومتجاوبة وذات تركيز وفاعلية. يتم استئناف الأحكام الصادرة عن محكمة الدرجة الأولى مباشرة أمام المحكمة

¹ ملاحظة عامّة: إنّ مصطلح "مدير" أو "مدراء" كما ورد استعماله في هذا النصّ يشير إلى أعضاء مجلس الإدارة (directors). وقد تمّ استعمال مصطلح "إداريين" بمعنى (managers) وذلك للإشارة إلى "المدراء" و"الموظفين التنفيذيين" (officers) مجتمعين.

العليا لولاية ديلاوير، والتي تتمتع بالكلمة الأخيرة في ما يخص قانون الولاية. تتألف المحكمة العليا من خمسة قضاة، لدى كل منهم خبرة واسعة في مجال قانون التجارة والأعمال في ولاية ديلاوير. كذلك، تقدّم محاكم ولاية ديلاوير عدداً من الخيارات البديلة لتسوية النزاعات. [راجع الطرق البديلة لتسوية النزاعات في ولاية ديلاوير.]

ثالثاً، الاجتهاد والسوابق القضائية—لكل من محكمة الدرجة الأولى والمحكمة العليا في ولاية ديلاوير تاريخ عريق في إصدار الأحكام المُسندة، مما سمح بتراكم مجموعة كبيرة من الاجتهادات والسوابق القضائية على مدى عدّة عقود. إنّ قضايا الشركات يتم النظر بها ويتم اتخاذ الأحكام بشأنها من قبل قضاة وليس من قبل هيئات محلفين، وعلى القضاة تعليل أحكامهم. توفّر الاجتهادات والسوابق القضائية إرشادات مفصّلة وموضوعية للشركات المساهمة ومستشاريها.

إنّ أحد المفاهيم الرئيسية التي يتضمّنها اجتهاد ولاية ديلاوير هو "قاعدة احترام القرارات التي يتّخذها مجلس الإدارة بناءً على رؤيته التجارية" ("business judgment rule")، وهو اعتراف قضائي بأنّ القضاة ذوي المعرفة القانونية ينبغي ألا يشكّوا في القرارات التجارية التي يتّخذها أعضاء مجلس الإدارة بحسن نية وباحتياط العناية اللازمة—حتى ولو تبيّن أنّ هذه القرارات لم تكن صائبة. إضافةً إلى قاعدة احترام القرارات التي يتّخذها مجلس الإدارة بناءً على رؤيته التجارية، يتضمّن الاجتهاد العديد من المبادئ التوجيهية التي تساعد المديرين على الوفاء بواجباتهم الائتمانية (fiduciary duties) المتمثلة بواجب الولاء (Duty of loyalty) وواجب بذل العناية اللازمة (Duty of care). [راجع أسلوب ولاية ديلاوير: احترام القرارات التجارية التي يتّخذها المدراء بإخلاص وعناية.]

رابعاً، المحامون المتخصّصون—بجانب السلطة القضائية المتطورة، فإنّ لدى ولاية ديلاوير الكثير من المحامين الاختصاصيين في قانون الشركات للولاية. توفّر القوانين والاجتهادات الموجودة في الولاية أساساً للمعرفة بالنسبة للمحامين الذين يتخصّصون في مسائل المعاملات التجارية في ديلاوير والذين يمارسون المحاماة ويرافعون أمام محاكم الولاية. كذلك، فإنّ هؤلاء الاختصاصيون يلعبون دوراً في مساعدة السلطة التشريعية من خلال قيامهم بمراجعة قوانين التجارة والأعمال بشكل مستمر ومن خلال تقديمهم سنوياً لتوصيات تهدف إلى إجراء تعديلات بغية المحافظة على حداثة قانون ديلاوير وضمان قدرته على التماشي مع ومعالجة القضايا الراهنة. [راجع قانون ولاية ديلاوير الصائب والممكن.] وبصرف النظر عن مكان تواجد المقرّ الرئيسي لكيان قانوني منشأ في ولاية ديلاوير، يمكن إيجاد محامين متخصّصين في ديلاوير للمساعدة على معالجة قضايا متعلّقة بقانون الولاية.

خامساً، أمانة سر الولاية (Delaware Secretary of State)—إنّ قسم الشركات التابع لأمانة سر الولاية وُجد لتوفير خدمة سريعة وفعّالة للشركات التجارية ومستشاريها. يوفر تأسيس وتسجيل الشركات جزءاً كبيراً من إيرادات الولاية، ممّا يجعل الموضوع يحظى باهتمام كبير من قبل السلطات. يعتبر طاقم العاملين في قسم الشركات أنفسهم كموظّفي قطاع خدماتي، ويلبّي هذا القسم معايير الجودة العالمية كما يتضح من شهادة الملائمة الحاصل عليها ISO 9001.

يفتح قسم الشركات في ولاية ديلاوير أبوابه للعمل على مدى 15 ساعة في اليوم بغية استيعاب طلبات التسجيل الواردة من جميع أنحاء العالم؛ وهو يوفر خدمات متخصّصة ومستعجلة (بما في ذلك خدمة ساعة واحدة، ساعتين، وخدمة على مدار أربع وعشرين ساعة) وذلك للأموال الطارئة والمستعجلة. [راجع إنشاء الشركات في ولاية ديلاوير.] يستطيع قسم الشركات التجارية، بالاشتراك مع محامين اختصاصيين في ديلاوير وبالتنسيق مع أصحاب العمل الذين يوفّرون خدمات داعمة متخصّصة مثل الوكلاء المسجلين في ديلاوير (Delaware registered agents)، التعامل مع أي حالة تقريباً.

2. قانون ولاية ديلاوير الصائب والممكن

إن أساس الميزة التجارية التي توفرها ولاية ديلاوير يقوم على قانون الشركات المساهمة العام للولاية ("DGCL"). (كذلك، قامت ولاية ديلاوير بوضع قوانين متطورة حديثة ترضى الكيانات القانونية التجارية الأخرى غير الشركات المساهمة (Corporations). [راجع بدائل للشركات المساهمة في ولاية ديلاوير.]) يساعد الـ DGCL رواد الأعمال، إداريي الشركات (managers)، والمساهمين على خلق الثروات من خلال اختيار الشركة المساهمة كأداة قانونية، وذلك نظراً للميزات التي توفرها هذه الأداة القانونية.

بدايةً، من الضروري فهم ما لا يشكّله الـ DGCL. يرعى الـ DGCL فقط المسائل الداخلية للشركة—أي العلاقة بين أصحاب ومالكي الشركة (المساهمين) وإداريي الشركة المساهمة (المدراء (directors) والموظفين التنفيذيين (officers)). بمعنى آخر، فإن الـ DGCL هو بالأساس قانون عقود متخصص ينظم الأورار، الواجبات، والعلاقات في ما بين الذين يديرون الشركات وأولئك الذين يستثمرون فيها. لا يعالج الـ DGCL الجوانب المختلفة الأخرى من القانون التجاري، مثل قانون المنافسة، قانون العمل، أو قانون الإفصاح الخاص بالأوراق المالية (securities)، كما هي غالباً حال "قوانين الشركات" في الدول التي تعتمد نظام القانون المدني الإلزامي التطبيق. يتوجب على جميع الشركات المساهمة مراعاة القوانين الفيدرالية (federal law) وقوانين الولاية حيث تعمل هذه الشركات في ما يخص جميع النواحي المُشار إليها وغيرها، إلا أنّ ولاية ديلاوير لا تمزج هذه المجالات القانونية مع حوكمة الشركات (corporate governance). على الرغم من أن لدى ولاية ديلاوير قوانين تحكم هذه القضايا وغيرها من المسائل التنظيمية التي لها تأثير على المجتمع، إلا أنّ قوانينها التنظيمية تطبق حصراً على الشركات التي تقوم بالأعمال التجارية داخل الولاية. فعلى سبيل المثال، تطبق قوانين ديلاوير في ما يخص قانوني العمل والبيئة فقط على الأنشطة التجارية التي يتم القيام بها داخل حدود ولاية ديلاوير. وعلى نقيض ذلك، ينطبق قانون الشركات لولاية ديلاوير على جميع الشركات المنشأة في ديلاوير—بصرف النظر عن مكان تواجدها، وسواء كان مقرها الرئيسي في ولاية أخرى أو في دولة أخرى.

يمكن للقانون الفيدرالي أن يلعب دوراً هاماً في أعمال الشركة المساهمة، إلا أنه يبقى لقانون الولاية الدور الرئيسي في المسائل الداخلية للشركة. يتم إنشاء الشركة المساهمة وفقاً لقوانين الولاية التي تختار الشركة أن تتسجل فيها. تشمل هذه العملية بالعادة تسجيل وإيداع وثائق تأسيس الشركة لدى أحد أجهزة أو إحدى وكالات الولاية المعنية (مثل قسم الشركات لدى أمانة سر ولاية ديلاوير). ونتيجةً لذلك، يحكم قانون الولاية المذكورة مسائل مثل تلك المتعلقة بالوثائق والمستندات التنظيمية للشركة، حقوق المساهمين، وواجبات المدراء الائتمانية. [راجع أسلوب ولاية ديلاوير: احترام القرارات التجارية التي يتخذها المدراء بإخلاص وعناية.]

من هنا، وفي ضوء الدور الكبير الذي يلعبه قانون الولاية في شؤون الشركة، ولأن قانون الشركات للولاية يكون واجب التطبيق بصرف النظر عن مكان المقر الرئيسي للشركة، فإن تحديد مكان إنشاء وتسجيل الشركة هو بغاية الأهمية بالنسبة للإداريين والمستثمرين. كذلك، فإنه يمكن مقاضاة الشركة في مكان تسجيلها، مما يجعل جودة المحاكم التي من شأنها أن تقوم بتفسير قانون الولاية الواجب التطبيق اعتباراً هاماً ضمن عملية اختيار مكان التسجيل. [راجع التقاضي أمام محكمة الدرجة الأولى لولاية ديلاوير (Delaware Court of Chancery) وفي المحكمة العليا لولاية ديلاوير (Delaware Supreme Court).]

من بين الأسباب التي تحثّ الشركات على اختيار قانون ولاية ديلاوير السياسة العامة للـ DGCL التي توفر للمساهمين وللشركات أقصى درجات المرونة في طرق ترتيب وإدارة شؤونهم. على خلاف ما هي الحال عليه في الأنظمة القضائية ذات القانون المدني، والتي غالباً ما يكون لديها قانون شركات موجه ذات قواعد وأحكام إلزامية، فقد تمّ تصميم الـ DGCL ليكون قانوناً ممكناً يميز ويسهل الإجراءات الخاصة بكل شركة. إنّ الأحكام الإلزامية التي يحتويها الـ DGCL هي بالحد الأدنى وهي تتناول فقط القضايا ذات الأهمية القصوى لحماية المستثمرين، مثل الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحق في التصويت على بعض العمليات الرئيسية. حتى أنه يمكن للإداريين والمساهمين، إن اتفقوا على ذلك، أن يتجاهلوا ويبطلوا مفعول بعض القواعد والأحكام الإلزامية من القانون في ما يخص شركتهم، إذا ما هم قرروا معاً اعتماد نهج مختلف.

على الرغم من أن عملية صوغ القانون في ما يتعلق بحوكمة الشركات وأنظمة الأسهم والأوراق المالية خارج ولاية ديلاوير هي في بعض الأحيان عرضة للكثير من الجدل بين الحزبين السياسيين الرئيسيين، وكذلك للقرارات المتسّعة والناجمة عن الفصائح المالية، كما للضغط من قبل الجماعات ذات المصالح الخاصة، فإن قانون ولاية ديلاوير يشكّل نموذجاً للاستقرار، ولا يجري إدخال تعديلات عليه إلا بعد دراسة متأنية والكثير من التفكير. يفرض دستور ولاية ديلاوير تصويت نسبة أغلبية عالية من قبل الهيئة التشريعية بغية تعديل قانون الشركات المساهمة، ممّا يحمي الـ DGCL من التعديلات ذات التنفيذ المؤقت التي تقترحها الجماعات ذات المصالح الخاصة أو الشركات ذات النفوذ. يحافظ ذلك على استقرار الـ DGCL بالنسبة لجميع الشركات المساهمة

المنشأة في ديلاوير وعلى إمكانية التكهن مسبقاً بالحلول التي سوف يتم تطبيقها، وهو أمر مهم بالنسبة للإداريين من مدراء وموظفين تنفيذيين الذين يخططون لمسار طويل الأجل لأعمالهم التجارية.

وعلاوة على ذلك، تعتمد السلطة التشريعية لولاية ديلاوير على مساعدة مجموعة من محامي الشركات في الولاية ذوي الخبرة لتقديم المشورة والتوصيات للتعديلات السنوية. تمّ انتقاء هؤلاء من بين مجموعة واسعة من المحامين الممارسين (المحامين المتخصصين بالمعاملات التجارية، محامي الجهات المدّعية، ومحامي دعاوى ومرافعات الشركات)، ويتمتع كلّ منهم بالخبرة في ما يخصّ قانون الشركات لولاية ديلاوير بحيث يتعاملون معها بشكل يومي، وهم كذلك يقومون بين الحين والآخر بالتماس آراء الخبراء من خارج ولاية ديلاوير. كل سنة، تقوم هذه المجموعة بدراسة الـ DGCL وتقدّم التوصيات لتمرير تعديلات ضرورية للمحافظة على حداثة الـ DGCL وتأمين استجابته لاحتياجات المدراء وأصحاب الشركات المنشأة في ولاية ديلاوير. لم يسمع قطّ بخلاف بين الحزبين السياسيين الرئيسيين في هذا الإطار لأن كلا الحزبين يدركان أن آلاف المليارات من الدولارات يتم استثمارها في هذه الشركات، ويعي أعضاء كلي الحزبين أهمية أن يتمكّن المدراء والمستثمرون على حدّ سواء من الاعتماد على قانون يتمتع بالنزاهة الحقيقية، الفعالية وإمكانية الاعتماد عليه. بالتالي فإنّ الـ DGCL يجمع ما بين الاستقرار نتيجة تاريخه الطويل من جهة، وأكثر الأفكار حداثةً وتطوراً في قوانين الشركات.

3. أسلوب ولاية ديلاوير: احترام القرارات التجارية التي يتخذها المدراء باخلاص وعناية

يبرز التفويض الأساسي في قانون الشركات المساهمة العام لولاية ديلاوير في المادة 141 (أ)؛ التي تنصّ على أنّ الأعمال والشؤون التجارية لكل شركة مساهمة مسجلة في ديلاوير تتم إدارتها من قبل مجلس إدارة الشركة أو تحت إشراف وتوجيه الأخير. إنّ على المدراء، في خلال تأديتهم لمهامهم في إدارة الشركة أو الإشراف على أمورهما، احترام واجب الولاء وواجب بذل العناية (والتي تعتبر من الواجبات الائتمانية (fiduciary duties)) بحق الشركة ومساهميها.

قاعدة احترام القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة بناءً على رؤيته التجارية: على الرغم من أنّ بعض المعاملات التجارية الرئيسية تتطلب موافقة المساهمين إلى جانب موافقة مجلس الإدارة، فإنّ مجلس الإدارة يتمتع عمومًا بصلاحيته وواجب اتخاذ القرارات التجارية للشركة المساهمة. وتشمل هذه القرارات وضع الخطط والاستراتيجيات التجارية الطويلة الأجل بالنسبة للشركة والإشراف عليها، كما وتوظيف وفصل الموظفين التنفيذيين (executive officers). يمنح قانون ديلاوير المدراء الذين يقومون باتخاذ هذه القرارات مجموعة من القرائن يُشار إليها بـ "قاعدة احترام القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة بناءً على رؤيته التجارية" – التي، طالما أنّ هنالك أغلبية من المدراء لا يعانون من حالة التضارب في المصالح ما بين مصالحهم الشخصية ومصالح الشركة (راجع "واجب الولاء" أدناه)، فإنّه لن يتمّ لاحقاً إخضاع قراراتهم التي اتخذت ببذل العناية وبحسن نية للمساءلة من قبل المحكمة. إنّ قاعدة احترام القرارات التي تتخذها الإدارة بناءً على رؤيتها التجارية، والتي تُطبّق حتى وإن تبيّن في مرحلة لاحقة بأنّ القرارات التجارية المتخذة لم تكن صائبة، تشكل المحور الأساسي لقانون الشركات المساهمة في ولاية ديلاوير.

واجب الولاء: بتعبير عام، يتطلّب واجب الولاء من المدراء التصرف بحسن نية في سبيل تحقيق أفضل مصالح الشركة المساهمة وكذلك الامتناع عن أي تصرف قد يشكّل ضرراً بالشركة.

بشكلٍ أساسي، يبدأ واجب الولاء بضمان مراعاة الشركة المساهمة لوثيقها التأسيسية التي تسمح في أغلب الأحيان للشركة بالقيام بأي عمل تجاري مشروع عبر استعمال أية وسائل مشروعة. وبالتالي، فإنّه لا يمكن لعضو في مجلس الإدارة أن يؤدي بشركة منشأة في ديلاوير إلى انتهاك القانون من أجل تحقيق الربح. على العكس، يجب على أعضاء مجلس الإدارة بذل الجهود بحسن النية لضمان أنّ لدى الشركة قواعد وسياسات عامّة تضمن التزام القوانين التنظيمية التي ترفع عملياتها (مثل قانون البيئة، قانون العمل، القانون الجنائي) وتتأكد من التزام الإداريين والموظفين الرئيسيين في الشركة بهذه القواعد والسياسات العامة. وعلى الرغم من أنّ قانون ولاية ديلاوير يمنح أعضاء مجلس الإدارة سلطة تقدير واسعة لتقرير كيفية سعي الشركة لتحقيق الربح، فإنّ واجب الولاء يتطلّب منهم النظر بمسار العمل الذي يُراعي القانون والأخلاق والذي يحقق أفضل النتائج بالنسبة لمساهمي الشركة.

وكذلك، يحظر واجب الولاء على أعضاء مجلس الإدارة استخدام مناصبهم لتحقيق مصالحهم الشخصية الخاصة. يتطلب قانون ولاية ديلاوير من أعضاء مجلس الإدارة تكريس ولائهم للشركة ومساهميها، بصرف النظر عن مصالحهم الخاصة. وبالتالي، فإنّ واجب الولاء يحظر مثلاً على المدراء أن يؤدوا إلى دخول الشركة في صفقة غير منصفة يكون للمدير مصلحة فيها، أو أن يتخذوا إجراءات غير معقولة للمحافظة على مناصبهم كمدراء، أو الاستفادة من استخدام معلومات سرية للشركة. عمومًا، يمنع واجب الولاء أي عمل يرفع الدوافع الشخصية لأحد المدراء فوق مصالح الشركة أو مصالح مساهميها.

إذا تبيّن، في إطار الاعتراض على عملية تجارية أمام المحكمة، بأنّ أغلبية أعضاء مجلس الإدارة هم في حالة تضارب مصالح، فإنّه قد لا يمكن حماية أو تبرير قرار مجلس الإدارة عبر قاعدة احترام القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة بناءً على رؤيته التجارية. في هذه الحال، تطلب محاكم ولاية ديلاوير عمومًا من أعضاء مجلس الإدارة إثبات أنّ الصفقة التي كان لديهم مصلحة فيها كانت صفقة عادلة تمامًا بالنسبة للشركة. لهذه الأسباب، تشجّع محاكم ديلاوير المدراء الذين قد يكون لديهم تضاربًا بالمصالح بالنسبة لعمل قانوني أو عملية تجارية معينة بالاعتماد على إجراءات وقائية – كمثال اللجوء إلى اتخاذ القرار من قبل أشخاص محايدين ومستقلين – وذلك للمساعدة على ضمان أن العمل القانوني أو العملية التجارية المعنية هي عادلة. علاوة على ذلك، و نظرًا لكون ولاية ديلاوير تسعى لحماية المساهمين الذين يشكلون أقلية في رأسمال الشركة، فإنّ العمليات التجارية الرئيسية التي تتم ما بين الشركة والمساهمين الذين يتحكمون بالشركة تخضع للمراجعة بغية التأكد من أنّها كانت عادلة، وذلك حتى في الحالات التي يكون قد تمّ مراعاة واتخاذ إجراءات الحماية بشأنها.

واجب بذل العناية: إنّ أعضاء مجلس الإدارة مدعّون، في إطار إدارة الشركة المساهمة والإشراف على أعمالها وشؤونها، إلى اتخاذ القرارات اعتماداً على أشخاص يعملون تحت إشرافهم. يتطلّب واجب بذل العناية من المدراء اتخاذ قرارات تجارية مدروسة، مع الإدراك أنّه على المدراء اتخاذ القرارات بشكلٍ مستمرّ وبالتالي فإنّه لا يمكنهم إمضاء فترة زمنية مبالغ بها في دراسة كلّ من هذه القرارات. من هنا، فإنّه لا يُطلب من المدراء مراجعة جميع المعلومات بغية اتخاذ قراراتهم – إنّما فقط المعلومات التي تعتبر على درجة من الأهمية نظراً للقرار المعروض عليهم. ومع ذلك، وفي إطار تقييمهم للمعلومات المقدمة إليهم من الإدارة التنفيذية (management)، يتوقّع من أعضاء مجلس الإدارة مراجعة المعلومات بطريقة نقدية وألاّ يسلموا بها بشكلٍ أعمى.

أما الإجابة على سؤال ما إذا كان أعضاء مجلس الإدارة قد أتموا واجب بذل العناية، فغالباً ما يعتمد على الظروف الخاصة المحيطة بكل عملية. عموماً، تتطّلع محاكم ديلاوير إلى الوقت الذي كان مُتاحاً للمدراء لمراجعة المعلومات، نوع وماهية المعلومات التي تمّت مراجعتها، جدية استعراض المعلومات، وما إذا كانوا قد استعانوا بخبراء ماليين أو قانونيين. ولأنّ المساهمين المنطقيين لا يناسبهم أن يخاف أعضاء مجلس الإدارة من المحاسبة في ما يتعلّق بالقرارات التجارية المتخذة بحسن النية (إنّما المحفوفة بالمخاطر التي لا يمكن تجنبها)، بحجّة أنّه تمّ اتّخاذها بدون بذل العناية الواجبة، فإنّ قانون ولاية ديلاوير يطبّق عادةً قاعدة "الإهمال الجسيم" ("gross negligence") كمعيار لتحديد ما إذا كان أعضاء مجلس الإدارة قد أتموا واجب بذل العناية الكافية. وبعبارة أخرى، فعلى الرّغم من أنّه يُتوقّع من أعضاء مجلس الإدارة التصرّف بعد بذل القدر المعقول من العناية، فإنّ محاكم ديلاوير لا تتدخّل سوى في الحالات التي يكون قد ابتعد فيها أعضاء مجلس الإدارة بشكل ملحوظ عن التصرّف الذي يمكن توقّعه من مؤتمن حذر. علاوةً على ذلك، يسمح قانون ديلاوير للشركات المساهمة بأن تدرج في وثيقتها التأسيسية أحكاماً توفّر لأعضاء مجلس الإدارة حصانةً تجاه المسؤولية الشخصية المالية التي قد تنتج عن انتهاكهم أو عدم التزامهم بواجب بذل العناية – إلاّ أنّه لا يمكن لهذه الأحكام أن تحصّن أعضاء مجلس الإدارة تجاه المسؤولية الناجمة عن انتهاك واجب الولاء. تمّ تصميم هذه الأحكام، أي المادّة 102 (ب) (7)، لإتاحة و تسهيل اعتماد القرارات والحلول المُبتكرة، ذات المخاطر المدروسة بحسن نية، من قبل الإدارة التنفيذية بغية تعزيز ثروة المساهمين.

4. التقاضي أمام محكمة الدرجة الأولى (Delaware Court of Chancery) والمحكمة

العليا (Delaware Supreme Court) لولاية ديلاوير

تتمتع ولاية ديلاوير بشهرة عالمية بالنظر إلى مهنية وفاعلية نظامها القضائي، والذي يبرز بشكل خاص في مجال قانون الشركات وقانون التجارة والأعمال. بالنسبة للعديد من المحامين المتمرسين حول العالم، تعتبر محاكم ولاية ديلاوير (لا سيما محكمة الدرجة الأولى) والأحكام والسوابق القضائية التي طوّرتها تلك المحاكم السببين الرئيسيين الكامنين وراء التوصية باعتماد ولاية ديلاوير كموطن لإنشاء الشركات.

إن محكمة الدرجة الأولى في ولاية ديلاوير هي المحكمة التجارية الأبرز في الولايات المتحدة الأمريكية. ولكونها محكمة تتّبع قواعد الإنصاف (court of equity)، فإن محكمة الدرجة الأولى تتمتع بالاختصاص للنظر والبتّ بالقضايا المتعلقة بحقوق انتمائية (equitable rights) (مثل الـ trust والواجبات الانتمائية (fiduciary duties)) وبالعبوات التي طوّرتها عبر السنين محاكم الإنصاف (equitable remedies) (مثل الأحكام الأمرة (injunctions) و الأداء الفعلي (specific performance)). كذلك تتمتع المحكمة بالاختصاص القضائي للنظر في الدعاوى المرتبطة بقانون الشركات المساهمة العام لولاية ديلاوير وبالقوانين التي ترعى سائر الكيانات القانونية التجارية، كما في الدعاوى المتعلقة بمستندات الشركات كالثيقة التأسيسية (charters)، النظام الأساسي (bylaws)، واتفاقيات الدمج (merger agreements). إن هذا الاختصاص المحدود للمحكمة إنّما يساعد في تخصّص وصقل خبرة قضائتها والمحامين الممارسين فيها.

تتألّف محكمة الدرجة الأولى من مستشار (Chancellor) وأربع نواب مستشارين (Vice Chancellor)، يتمّ تعيين كل منهم من قبل حاكم الولاية (Governor) بعد أخذ رأي وموافقة مجلس الشيوخ في الولاية (Delaware Senate)، ومدة ولايتهم اثني عشر (12) عاماً. ويبيّن تاريخ المحكمة أنّ أولئك الذين تمّ اختيارهم للعمل فيها كانوا جميعهم من ذوي الخبرة والممارسة العارفين بالمسائل المتعلقة بالشركات والمسائل التجارية التي تعرض على المحكمة بشكل اعتيادي. ينصّ دستور ولاية ديلاوير على وجوب أن تحافظ محاكم الولاية على التوازن ما بين الأحزاب السياسية الرئيسية، وبالتالي يسعى أعضاء محكمة الدرجة الأولى جاهدين لإصدار أحكام مستقلة وغير منحازة. علاوةً على ذلك، ولكون معظم دعاوى الشركات المعروضة أمام المحاكم تتعلق بشركات منشأة في ولاية ديلاوير ولكن مركزها الرئيسي خارج الولاية، فإنّ محاكم الولاية غير معرّضة لأي نوع من التحيز لصالح أحد أطراف النزاع بسبب تواجد مقرّه في ديلاوير. من الثابت أنّ محاكم ولاية ديلاوير تشكّل ملعباً متكافئاً للفرص، بحيث أنّ كلاً من المساهمين والمدراء على حدّ سواء يربحون ويخسرون الدعاوى – وذلك بالاستناد إلى الوقائع الموضوعية والأساس القانوني، وليس بالاستناد إلى أسباب سياسية.

ليس لدى محكمة الدرجة الأولى هيئات محلفين، وبالتالي فإنّ جميع الدعاوى يتمّ البتّ بها من قبل المستشار أو أحد النواب المستشارين، الذين يقومون بشرح قراراتهم ضمن أحكام قانونية مكتوبة، معلّلة ومتكاملة تُصدرها المحكمة. إنّ اعتماد محكمة الدرجة الأولى إصدار أحكام قانونية مكتوبة هو تقليد يعود إلى أكثر من مئة عام. إنّ عدد ونوعية الأحكام القضائية الصادرة عن محكمة الدرجة الأولى إنّما يشكّلان قيمةً جوهريةً بالنسبة للكيانات التجارية في ولاية ديلاوير، بحيث تُوفّر لهذه الكيانات هيكلاً شاملاً ومتكاملاً من الاجتهاد والسوابق القانونية القابلة للتفسير، ممّا يتيح التنبؤ بالقرارات. إنّ إداريي كما محامي الكيانات التجارية المنشأة في ولاية ديلاوير يمكنهم الاسترشاد بهذا الكم الواسع من السوابق القانونية للتخطيط لشؤونهم وأعمالهم.

كذلك، فإنّ إحدى الميزات الأخرى التي تتمتع بها محكمة الدرجة الأولى (بالمقارنة مع أكثرية المحاكم الأخرى) تكمن في مرونتها. فحين يتمّ تقديم قضية جديدة أمام محكمة الدرجة الأولى في ولاية ديلاوير تتمّ إحالتها من قبل المستشار إلى أحد القضاة. يشرف القاضي المنتدب على سير الدّعى وعلى مسار عملية التقاضي ويدير جدولها الزمني وذلك إلى حين الانتهاء من النّظر بالقضية. وقد كانت محكمة الدرجة الأولى من السّباقيين في اعتماد نظام الإيداع الإلكتروني (electronic filing)، ممّا يوفرّ للأطراف السهولة في إيداع الوثائق وفي الوصول إلى الوثائق المودعة أمام المحكمة. إنّ القواعد الإجرائية لمحكمة الدرجة الأولى لا تفرض جداول زمنية أو إجراءات شكلية، بل هي تسمح للمحكمة وللفرقاء بأن يحدّدوا عملية التقاضي بحسب الضرورة. كذلك تتمتع المحكمة بصلاحيّة إصدار العقوبات الخاصّة بمحاكم الإنصاف (equitable remedies) تماشياً مع ظروف الحالة المعيّنة.

من ناحية أخرى، فإن اختصاص المحكمة المحدود والمتخصّص يسمح لها بالنظر والبتّ في مسائل معقّدة بطريقة سريعة عندما تقتضي ذلك الظروف، دون أن يأتي ذلك على حساب نوعية ودقّة مستوى البحث. وكونها محكمة إنصاف، فإن محكمة الدرجة الأولى لا تنظر في القضايا الجنائية. كذلك، هي نادراً ما تنظر في قضايا مدنية روتينية حين يكون الهدف من الأخيرة هو الاستحصال فقط على تعويض نقدي (مثل المسؤولية الناتجة عن البضائع والمنتجات (products liability) أو المسؤولية الناتجة

عن قضايا الإهمال المتعلقة بالسيارات (automobile negligence cases)). وبالتالي، تبقى محكمة الدرجة الأولى جاهزة للبتّ بالنزاعات الكبرى المتعلقة بقانون الشركات وبالعقود التجارية، مثل النزاعات القائمة بين الشركاء في المشاريع المشتركة (joint ventures)، وذلك بالسرعة التي تتطلبها التجارة في العصر الحديث. من هنا، وعلى خلاف ما هي الحال عليه بالنسبة للمحاكم الأخرى، فإنه يمكن للمتقاضين السعي إلى (والاستحصال على) حكم من الخبراء في المحكمة في غضون أيام أو أسابيع إذا لزم الأمر.

يجوز استئناف الأحكام الصادرة عن محكمة الدرجة الأولى مباشرة أمام المحكمة العليا لولاية ديلاوير، وهي أعلى سلطة قضائية في الولاية. إنّ المحكمة العليا لولاية ديلاوير هي السلطة المطلقة والنهائية للفصل في المسائل المتعلقة بالشركات والأعمال التجارية وقانون التجارة في ولاية ديلاوير.

تتألف المحكمة العليا لولاية ديلاوير من خمس قضاة، مدّة ولاية كل منهم اثني عشر (12) عاماً، يتم تعيينهم من قبل حاكم الولاية بعد أخذ رأي وموافقة مجلس الشيوخ في الولاية (ويتم اختيارهم عبر أسس موضوعية بالاستناد إلى مؤهلاتهم وعبر احترام قاعدة التوازن بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، تماماً كما هي الحال بالنسبة لأعضاء محكمة الدرجة الأولى). يجوز للمحكمة أن تعقد جلساتها بحضور ثلاثة أعضاء، كما إنه يمكنها النظر في القضايا "بهيئتها مجتمعة" ("en banc")؛ أي بحضور كامل أعضائها الخمسة، كما هو الحال في معظم القضايا المتعلقة بالشركات. ينطوي الاستئناف عموماً على موجز بالأحداث (briefing) وعلى مرافعة شفوية (oral argument) أمام المحكمة، التي تُصدر بعد ذلك عادةً حكماً قضائياً يحلّ المسألة.

وكما هي الحال بالنسبة إلى محكمة الدرجة الأولى، فإنّ المحكمة العليا لولاية ديلاوير تبقى جاهزة لتسريع النّظر ببعض المسائل متى دعت الحاجة إلى ذلك. وعلى الرّغم من أنّ الطّعون المقدّمة أمام المحكمة العليا غالباً ما يتمّ البت بها في غضون 180 يوماً من تاريخ إيداعها، فإنّ المحكمة يمكنها -لا بل أنّها سوف تبادر إلى- البتّ بالطّعون في غضون أيام قليلة إذا استلزم الأمر، خاصّةً في ما يخصّ النزاعات المتعلقة بالشركات والتي تتطلب جواباً سريعاً وأنياباً.

باختصار، توفر محاكم ولاية ديلاوير للكيانات القانونية التجارية تاريخاً عريقاً من الأحكام القضائية المتعلقة بقوانين ديلاوير، كما أنّها توفر أفراداً للقيام بدور الحكم الفصل يتمتّعون بالخبرة والنزاهة ولديهم الاستعداد والقدرة على تطويع عمليّة التقاضي بحسب الظروف المتعلقة بكل قضية، ممّا يتيح للكيانات القانونية الاستحصال على أحكام أمرّة ونهائية في ما يتعلّق بقانون ديلاوير ضمن الفترة القانونية المناسبة.

5. الطرق البديلة لتسوية النزاعات في ولاية ديلاوير

إنّ ما تقوم به محكمة الدرجة الأولى في ولاية ديلاوير يتخطى المفهوم التقليدي للتقاضي. [راجع **التقاضي أمام محكمة الدرجة الأولى (Delaware Court of Chancery) و المحكمة العليا (Delaware Supreme Court) لولاية ديلاوير**] لقد اتخذت ولاية ديلاوير ومحاكمها خلال السنوات الأخيرة عدداً من الخطوات لمساعدة الكيانات القانونية حول العالم على حل النزاعات التجارية المعقّدة خارج إطار المحكمة. فقد تبنت ولاية ديلاوير قوانين وقواعد تنصّ على عددٍ من الطرق والآليات البديلة لتسوية النزاعات (Alternative Dispute Resolution (ADR)) وذلك أمام محكمة الدرجة الأولى. تسمح قواعد محكمة الدرجة الأولى لأطراف الدعوى باللجوء إلى الوساطة (mediation) بشأن دعواهم العالقة وذلك أمام مسؤول قضائي غير ذلك الذي يقوم بالإشراف على عملية التقاضي. وكذلك تتيح ولاية ديلاوير اللجوء إلى الوساطة في النزاعات المتعلقة بالتجارة والأعمال وبالتكنولوجيا، وذلك حتى في حال عدم وجود دعوى عالقة أمام المحكمة.

وبالتالي، يمكن للأطراف أن يباشروا بعملية الوساطة في محكمة الدرجة الأولى وذلك من دون وجود دعوى قضائية مقدّمة. صحيح أنّ محكمة الدرجة الأولى توفر للكيانات القانونية التجارية إمكانية الوصول إلى قضاة الدائرة ذوي الخبرة، إلا أنّه يمكنهم أيضاً حل نزاعاتهم بطرق فعّالة وسريّة. إنّ المرونة التي تتمتع بها محكمة الدرجة الأولى إنّما تنطبق كذلك بالنسبة للطرق البديلة لحلّ النزاعات (ADR)، ذلك أنّه يمكن للأطراف تصميم عملية اللجوء إلى الوسائل البديلة لحلّ النزاعات (ADR) لتلبية احتياجاتهم الخاصّة.

بالعموم، فإنّ البدء بإجراءات الوساطة أمام محكمة الدرجة الأولى يتطلّب موافقة الطرفين، كما يقتضي أن تكون إحدى الكيانات القانونية مسجّلة أو متمرّكة في ولاية ديلاوير. ويكون الوسيط (mediator) أحد المسؤولين القضائيين في محكمة الدرجة الأولى. إنّ لدى هؤلاء المسؤولين القضائيين خبرة واسعة في مجال حلّ النزاعات التجارية المعقّدة، وبالتالي بإمكان الأطراف المشاركين في إحدى عمليّات حلّ النزاعات عبر الطرق البديلة (ADR) في الدائرة اللجوء إلى أكثر القضاة خبرةً في مجال التجارة على الصّعيد العالمي.

إضافةً إلى ذلك، تتميّز الطرق البديلة لتسوية النزاعات (ADR) أمام محكمة الدرجة الأولى بسرعتها، على خلاف البطء المتزايد في الطرق البديلة لتسوية النزاعات في أطرٍ خاصّة خارج المحكمة، والتي أصبحت تشبه إلى حدٍ ما عملية التقاضي التقليدي من هذه الناحية. متى ما اختار الفرقاء الوساطة، يكون من المتوقّع عقد الجلسة الرئيسية في غضون بضعة أشهر فقط بعد بدء العملية. وإذا كان ذلك مناسباً، فإنّه يمكن للوسيط، بالتشاور مع الأطراف، أن يقرّر الإسراع أو التمهّل في الجدول الزمني. بالتالي، فإنّ الفرقاء المشاركين بعملية بديلة لحلّ النزاعات غير مجبرين على التقيّد بالجدول الزمني التقليدي لحالات التقاضي، وإنّما يمكنهم الحصول على ما يناسب متطلّباتهم. إنّ هذه الميزة تساعد على جعل الطرق البديلة لحلّ النزاعات أمام محكمة الدرجة الأولى عملية فعّالة من حيث التكلفة بالنسبة للفرقاء المشاركين فيها؛ وكذلك فإنّ الرسوم المفروضة من قبل المحكمة غالباً ما تكون أقلّ بكثير من تلك المفروضة على إجراءات مماثلة في أماكن أخرى.

كذلك تُشكّل سريّة الإجراءات إحدى الفوائد الجوهرية الأخرى للوساطة أمام محكمة الدرجة الأولى. فعلى عكس الدعاوى القضائية، يتمّ التعامل مع عريضة طلب الوساطة على أنّها طلب سريّ. وعموماً، فإنّ جميع الإجراءات في عملية الوساطة أمام محكمة الدرجة الأولى تكون سريّة، بما في ذلك اتّفاقيات الأطراف على الحل. بالتالي، فإنّ الفرقاء المشاركين في عملية بديلة لحلّ النزاعات أمام المحكمة لا يتمكّنون فقط من إيجاد حلول للنزاعات التجارية المعقّدة بعيداً عن العيون، لا بل إنّ ضمان التسوية بشكل سريّ إنّما يساعدهم أيضاً على الحفاظ على علاقاتهم التجارية والاستمرار بالقيام بأعمال تجارية مشتركة في المستقبل.

6. فوائد ولاية ديلاوير في التجارة الدولية

تعتبر ولاية ديلاوير، منذ زمن طويل، المكان الأهم في مجال تأسيس جميع أنواع الكيانات التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك تعتبر قوانين ولاية ديلاوير جاذبة أيضاً للكيانات التجارية الأجنبية الباحثة عن مركزٍ لمشاريعها التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية. يتم مراجعة وتحديث قوانين ولاية ديلاوير بانتظام، بمساهمة كبيرة من المحامين الممارسين المتخصصين في مسائل الكيانات التجارية في ولاية ديلاوير. [راجع قانون ولاية ديلاوير الصائب والممكن.] تتيح ولاية ديلاوير لأصحاب التجارة والأعمال إنشاء كيانات من خلال عملية سهلة نسبياً وفعالة. وقد حسنت دائرة أمانة سرّ ولاية ديلاوير (Delaware's Secretary of State) عملياتها لتلبية أعلى المعايير العالمية. كما وتقدم الولاية نظاماً سريعاً لمعالجة المستندات، وتقبل الإيداع الإلكتروني للوثائق، مما يسمح بإنشاء الكيانات بشكل سريع. حتى أنّ أمانة سرّ الولاية تقدم "خدمة الإيداع العالمي" ("Global Filing Service") التي تتيح - مع إشعار مسبق - إنشاء الكيانات من قبل أطراف خارج الولايات المتحدة الأمريكية خلال عطلة نهاية الأسبوع أو حتى في أيام العطل في الولايات المتحدة الأمريكية.

توفّر القوانين التجارية لولاية ديلاوير عموماً عدداً من المزايا للشركات التجارية الدولية. كما أنّ قانون ولاية ديلاوير يسمح ويوفّر إجراءات فعّالة لدمج المصالح التجارية وغيرها من العمليات التجارية، بما في ذلك عمليات الدمج (mergers)، التنازل (transfers)، والتحويل (conversions).

توفّر ولاية ديلاوير عدداً من الوسائل البديلة التي يمكن من خلالها إتمام عمليات دمج المصالح التجارية (business combination)، بما في ذلك عمليات الدمج (mergers) وبيع الأصول (asset sales). كذلك تتيح ولاية ديلاوير إجراء عمليات لدمج المصالح التجارية مع مجموعة واسعة من الكيانات، ومن بينها كيانات محلية وأجنبية. ولا توجد حاجة لأي موافقة قضائية أو تنظيمية من قبل الولاية حتى تتمكن الكيانات المنشأة في ديلاوير من الدخول في تركيبات دمج تجارية مع كيانات أخرى. علاوةً على ذلك، ونظراً لوضوح قوانين ديلاوير بشأن هذه العمليات، فإنّ المستثمرين الدوليين عادةً ما يستطيعون الحصول على آراء أو أحكام قانونية بشأن الكيانات القانونية الناتجة عن تلك العمليات.

وبالمقارنة مع العديد من القوانين الدولية الأخرى المتعلقة بالشركات، التي قد تتضمن المزيد من الأحكام المنظمة أو التي تفرض إجراءات إضافية شاقّة أو أعلى تكلفة، مثل "مخطط الاتفاق" ("scheme of arrangement")، تتميز الأساليب التي تعتمد عليها قوانين ولاية ديلاوير من أجل إنجاز عمليات الدمج والاستحواذ (mergers and acquisitions) بالمرونة، ولقد تمّ اختبارها من خلال استعمال فعلي وفعال على مدى أجيال عديدة. حتى أنّ العديد من الشركات الأمريكية المسجّلة في ولايات أخرى قد أعادت تسجيل نفسها في ولاية ديلاوير على وجه التحديد لكونها تتوقع المشاركة في عمليات دمج واستحواذ على مستوى رفيع، وهي تنظر إلى ديلاوير على أنّها الولاية ذات القانون الذي يسهّل تلك العمليات بأكثر قدر من الفعالية.

بالإضافة إلى ذلك، لا تطبّق ولاية ديلاوير عموماً أحكام المسؤولية الشخصية تجاه المستثمرين في ما يتعلّق بديون والتزامات كياناتهم القانونية. كذلك يسمح قانون ديلاوير بوضع حدود على المسؤولية الناجمة عن عدم الالتزام بواجب بذل العناية في بعض الحالات المعيّنة، كما تجيز الاتفاق على تغطية كبيرة للتعويضات في حال ترنّب المسؤولية، ممّا يوفّر لأعضاء مجلس الإدارة (directors) والموظّفين التنفيذيين (officers) درجة أعلى من الثقة والأمان ويجعلهم أقلّ عرضةً للمخاطر.

توفّر ولاية ديلاوير مرونةً كبرى للأطراف المعنية في عمليات التجارة الدولية وذلك من خلال إنشاء كيانات قانونية تجارية غير الشركات المساهمة، مثل الشركات المحدودة المسؤولية (limited liability companies) والشراكات المحدودة (limited partnerships)، بما يتناسب والمتطلبات الخاصة لكل حالة. [راجع بدائل للشركات المساهمة في ولاية ديلاوير.] تقوم قوانين ولاية ديلاوير بالنسبة للكيانات البديلة هذه على أساس مبدأ حرية التعاقد. بالتالي، تسمح الكيانات البديلة في ولاية ديلاوير لأصحابها بتحديد مدى الواجبات الائتمانية (fiduciary duties) (وذلك في الحالات التي يُقرّر الإبقاء عليها أصلاً)، كما تجيز أيضاً للأطراف الاتفاق على حقوقهم والتزاماتهم.

يمكن لأصحاب الكيانات التجارية في ولاية ديلاوير أن يقوموا بتصميم وهيكله كياناتهم بما يتناسب مع النواحي الخاصة بكل حالة، حيث أنّ قوانين ولاية ديلاوير تسمح بوجود فئات متعدّدة للمساهمين (multiple classes of ownership interests)، والتي قد يكون لكل منها حقوق تصويت وسيطرة أو حقوق اقتصادية مختلفة. إنّ هذه المرونة مفيدة خاصّة بالنسبة للمشاريع المشتركة، حيث يمكن الأ يكون للأطراف حصص ملكية متساوية.

لا تتطلب ولاية ديلاوير أن تكون الولاية مقراً للأنشطة التجارية أو لمكتب ما تابع للكيان، إنما تستوجب فقط أن يكون هنالك وكيلًا مسجلاً (registered agent) في الولاية. كذلك، لا ينبغي على المالكين (owners) أو الإداريين (managers) أن يكونوا مواطنين أمريكيين. يمكن للإداريين والمستثمرين التصويت واتخاذ الإجراءات عبر موافقة خطية من أي مكان في العالم، ودون الحاجة لعقد اجتماع رسمي؛ ويمكن أن تتم هذه الموافقة الخطية عبر الوسائل الإلكترونية.

عند نشوب أي نزاع، فإن الكيانات التجارية في ولاية ديلاوير تتمتع بسلسلة من الإجراءات الفعالة لتسوية النزاعات. فعلى سبيل المثال، يمكن لمحاكم ديلاوير أن تعلن اختصاصها في ما يخص إداريي (managers) الكيانات المنشأة في ديلاوير، مانحةً بالتالي المستثمرين إمكانية اللجوء إلى أفضل المحاكم التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية. [راجع التقاضي أمام محكمة الدرجة الأولى (Delaware Court of Chancery) و المحكمة العليا (Delaware Supreme Court) لولاية ديلاوير.] كذلك، توفر محاكم ولاية ديلاوير للكيانات المنشأة في ديلاوير عدداً من الخيارات للراغبين بحل النزاعات عبر طرق أخرى غير اللجوء إلى التقاضي العلني والمكلف. على سبيل المثال، أقرت ولاية ديلاوير خلال العقد المنصرم قانوناً يتيح بصورة عامة للأطراف في أي مشروع مشترك (joint-venture) يتعلّق بأي نوع من أنواع تنمية (development)، تبادل (sharing)، أو الاستخدام المشترك (joint use) للملكية الفكرية (intellectual property)، إمكانية حل نزاعاتهم بحسب قواعد الإنصاف (in Chancery)، بمجرد أن يكون أحد الفرقاء كياناً منشأً في ولاية ديلاوير، وذلك حتى عندما يطالب المدعي فقط بتعويضات مالية (claim for money damages) وهو ما يعود اختصاص النظر به في العادة إلى هيئة المحلفين (jury). إن هذا القانون، كما الخيارات الأخرى المتاحة من طرق بديلة لحل النزاعات (ADR)، وقدره محكمة الدرجة الأولى (Chancery) عبر التاريخ على البت في النزاعات بسرعة وبتكلفة معقولة كلها تجعل من الكيان المسجل في ديلاوير طرفاً مثالياً في أي مشروع مشترك ذات طابع دولي أو في عقود التجارة الدولية الكبرى عموماً.

في حال اختارت أطراف المشروع المشترك استخدام شركات تابعة منشأة في ديلاوير (Delaware subsidiaries) لتنفيذ مشروع مشترك أو عقد تجاري آخر في إحدى الأسواق الناشئة (emerging markets) حيث نظم تسوية النزاعات تُعد أقل تطوراً، فيمكن لهذه الأطراف عندها أن تولى صلاحية النظر بالنزاعات التي قد تنشأ فيما بينها إلى محكمة الدرجة الأولى في ديلاوير (Delaware Court of Chancery)، مع إمكانية تحديد الأطراف لوسائل اتخاذ القرار في عقد المشروع المشترك [راجع خيارات الطرق البديلة لتسوية النزاعات في ولاية ديلاوير.] وتماشياً مع سياسة ولاية ديلاوير في احترام العقود، فإن محاكم الولاية سوف تطبق بالعموم اختيار الصلاحية القضائية (choice of forum) واختيار القانون الواجب التطبيق (choice of law)، حتى ولو كانت الجهة القضائية خارج الولايات المتحدة الأمريكية. في الحالات التي يصدر فيها الحكم عن جهة قضائية أجنبية، فإن تنفيذ الحكم في ولاية ديلاوير يمكن أن يكون متاحاً بموجب قوانين ديلاوير الخاصة بالاعتراف بالأحكام الأجنبية.

إن سهولة إنشاء الكيانات، والمرونة في الهيكليات التي يمكن اعتمادها للإدارة والملكية، والقدرة على الحد من المسؤولية، وتوفير إجراءات فعالة وعادلة لتسوية النزاعات تشكل جميعها بعض نماذج فقط عن المزايا المتوفرة للكيانات القانونية التجارية المنشأة في ديلاوير. تجعل هذه المزايا ولاية ديلاوير مكاناً مرغوباً لتنظيم الأعمال التجارية على اختلاف أنواعها، بما في ذلك تلك التي مقرها خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

7. بدائل للشركات المساهمة في ولاية ديلاوير

تقدم ولاية ديلاوير للإداريين (managers) والمستثمرين حلولاً تجارية أكثر بكثير من تلك التي تقدمها شركات الأسهم التقليدية. ورغم أن القوانين المطبقة قد تختلف، تبقى مزايا ديلاوير الأخرى هي نفسها بالنسبة لهذه الكيانات البديلة: محاكم ذات مستوى ممتاز، مُشرِّح على استعداد للعمل مع كافة أعضاء الجسم القانوني المرتبط بعمل الشركات في ولاية ديلاوير، وأمانة سرّ للولاية تسعى لتقديم أفضل مستوى من الخدمة. وبالتالي، وبغض النظر عن الشكل القانوني الذي يتم اختياره للشركة، تتمتع كل كيانات ديلاوير بأفضل المزايا للاحبة عملية إنشائها في ولاية ديلاوير.

إلى جانب الشركات المساهمة، تعتبر الشراكة المحدودة (Limited Partnership) والشركات المحدودة المسؤولة (Limited liability Companies (LLC)) من أكثر النماذج رواجاً في ولاية ديلاوير. وضعت القوانين الذي تنظم هذين النوعين من الكيانات على أساس حرية التعاقد، وهو المبدأ الذي يسمح للإداريين (managers) والمستثمرين بالوصول إلى الحلول المثلى لتلبية إحتياجات كلٍ منهم. تُؤلف الشراكة المحدودة (LP) في ديلاوير من قبل شخصين أو أكثر. يتوجب على الأقل وجود شريك عام واحد (مُكلف بإدارة الشراكة المحدودة) و شريك واحد آخر ذات مسؤولية محدودة يتمتع بالمسؤولية المحدودة عن ديون الشركة. يُعتبر قانون الشراكة المحدودة إلى حد كبير قانوناً "ممكناً" لا يحتوي إلا على القليل من الأحكام الإلزامية، مما يسمح بالتالي للأطراف بوضع الشروط التي سوف تحكم علاقتهم في إطار اتفاقية الشراكة فيما بينهم.

تُعتبر الشركة المحدودة المسؤولة (LLC) في ولاية ديلاوير مشابهة للشراكة المحدودة (LP) إلى حد بعيد، باستثناء أن الشركات ذات المسؤولية المحدودة يُمكن إدارتها إما من قبل الأعضاء أنفسهم أو من قبل مدير. إن أحد الجوانب الرئيسية في ما يخص الشركات المحدودة المسؤولة والشراكة المحدودة في ولاية ديلاوير يكمن في الإمكانية المتاحة للأطراف بتعديل أو إلغاء الواجبات الائتمانية والمسؤولية الائتمانية في الاتفاقيات التي تحكم هذه الشركة أو الشراكة، إذا ما نصّوا على ذلك بطريقة واضحة وبشكل يتيح لجميع المستثمرين إدراك ذلك. إلا أنه، ولحماية المستثمرين، لا يمكن للأطراف إلغاء الموجب التعاقدية الضمني القاضي بضمان التزام حسن النية والتعامل المنصف.

كذلك، تقدم ولاية ديلاوير خيار statutory trust، والذي غالباً ما يُستخدم في بعض الصفقات التجارية (structured finance transactions) وفي إدارة الأصول (assets management). يتم إنشاء الـ statutory trust بواسطة وثيقة ناطمة تُنيط بأحد أو بعدد من الأمانة (trustee) مهمة إدارة الممتلكات أو الأعمال لصالح المالكين (owners) أصحاب المنفعة (beneficial interest) في الممتلكات موضوع الـ "trust" (trust property). يتميّز الـ statutory trust بمرونته، بحيث أنه يمكن للوثيقة الناطمة أن تُنشئ حقوق والتزامات يريدها الأمانة والمنتفعون. كما وأنها توفر الحماية في ملاحقة الدائنين وتتميز بالمسؤولية المحدودة.

كذلك تعرض قوانين ولاية ديلاوير إمكانية إنشاء شركات من دون أسهم، والتي تختلف عن شركات الأسهم التقليدية للاحبة أنه ليس لديها مساهمين، وإنما فقط أعضاء. هذه الشركات ذات العضوية إذا ما جاز التعبير ("membership corporation") تقدّم نفس مزايا الهيكلية المستقرة للمشروعات التقليدية، إلا أنها تقدّم كذلك للإداريين والمستثمرين درجة إضافية من المرونة (درجة أقل من التعقيد) لتصميم إدارة أعمالهم. إن هذا النوع من الشركات هو مناسب جداً للكيانات التي لا تبتغي الربح، التي لا تجني أرباحاً، ولا توزع أنصبة الأرباح (dividends) إلى أعضاءها. إن العديد من المؤسسات الخيرية البارزة تأسست في ديلاوير على شكل شركات دون أسهم لا تبتغي الربح، مما يسمح لها بالاستفادة مما تقدمه ولاية ديلاوير لجميع الشركات كما الاستفادة من أساس تشريعي مرن يعفيها من العديد من الأعباء الإدارية التي تُفرض على شركات الأسهم التي تبتغي الربح.

بغض النظر عما يحتاجه النشاط التجاري المعني، تقدم ولاية ديلاوير حلاً مناسباً عبر كيان يلبّي تلك الإحتياجات. إن قوانين ولاية ديلاوير الثابتة ولكن المرنة في آن واحد، توفر عدداً من الخيارات المختلفة من الكيانات، والتي يمكن لكل منها الاستفادة من كافة المزايا التي توفرها ولاية ديلاوير للكيانات القانونية التجارية المنشأة فيها.

8. تأسيس شركة في ولاية ديلاوير

خلاصة:

- إن عددًا كبيراً من الشركات من جميع الأحجام، بما في ذلك أكثر من 50% من الشركات الأمريكية المتداولة أسهمها في سوق الأوراق المالية، 64% من الشركات الواردة على قائمة Fortune 500، بالإضافة إلى الآلاف من الشركات التابعة لشركات موجودة خارج الولايات المتحدة الأمريكية قد اختارت ولاية ديلاوير موطناً لها قبل اتخاذ أي قرار، بادروا إلى استشارة الخبراء القانونيين والخبراء في حوكمة الشركات، وقوموا باتخاذ قرارات حساسة حول الحوكمة وهيكل رأس المال اللذين يعتبران أساسيين لكي تعمل الشركة بشكل فعال.
- إن تأسيس الشركة هو بحد ذاته عملية مبسطة وواضحة، إذ يكفي بأن تقوموا باختيار اسماً تجارياً و نوع الكيان. ثم قوموا باختيار عميل مسجل، واخيراً قوموا بتسجيل و ايداع شهادة التأسيس.
- يقدم قسم الشركات التابع لأمانة سر ولاية ديلاوير خدمات عالية الجودة للزبائن، بالإضافة إلى خدمات مستعجلة.
- يوجد دليل مفصل يشرح عملية تأسيس أي كيان تجاري جديد في ولاية ديلاوير خطوة بخطوة وهو متوفر على الموقع الإلكتروني لقسم الشركات.

على مدى أكثر من 100 عام، ثابت الكيانات التجارية من حول العالم على اختيار ولاية ديلاوير كمحل التأسيس وذلك نظراً لقوانين الولاية التجارية المتقدمة والمرنة، ولخبرة وفعالية السلطات القضائية فيها، ولكون حكومة الولاية تعتمد سياسة عامة مشجعة للأعمال والتجارة.

كما ذكرنا، فإن تأسيس شركة في ديلاوير هو بحد ذاته عملية مبسطة وواضحة وهنا ملخص عنها:

الخطوة الأساسية: استشارة الخبراء واتخاذ القرارات بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بالحوكمة وهيكل رأس المال

إن الشركة غير ملزمة بتوكيل محام للتسجيل في ولاية ديلاوير. ولكن إذا كان من المهم بالنسبة إليكم تسجيل شركة في ولاية ديلاوير أو تأسيس كيانات أخرى فيها وذلك للاستفادة من قوانين الولاية، فمن الحكمة المبادرة إلى طلب المشورة القانونية قبل اتخاذ أي خطوة. إن القرارات الأساسية المتعلقة بتشكيل مجلس الإدارة، اصدار الأسهم، هيكل رأس المال وتوزيع السلطات والصلاحيات إنما هي قرارات يجب اتخاذها مبكراً في حياة الشركة. ولأن عدم معالجة هذه القضايا باكراً غالباً ما قد يسبب دعاوى قضائية وخسائر اقتصادية في وقت لاحق.

إن ما يجعل ولاية ديلاوير مكاناً جذاباً لا يكمن في كون الخدمات التي توفرها الولاية هي مخفضة القيمة. والحقيقة هي غير ذلك. إن السبب الرئيسي لتأسيس الكيانات في ديلاوير يكمن في القيمة المستدامة لفعالية وشفافية قوانين الولاية. قد يمكن خسارة هذه الفوائد في ما لو لم يتم التخطيط بشكل سليم منذ البداية. في هذا السياق، ينبغي التنكير بأن قوانين التجارة في ولاية ديلاوير قد تم تصميمها بشكل يعطي الشركات وأصحاب الأسهم مرونة قصوى في تصميم وإدارة أعمالهم. قد ترغب الشركات بالاستفادة من العديد من الشروط والأحكام الاختيارية التي ينص عليها قانون التجارة في ولاية ديلاوير إذا ما عبرت عن ذلك في شهادة تأسيسها. كذلك يمكن الاختيار من بين أشكال متعددة من الكيانات في ديلاوير، بما في ذلك أشكال الشراكة والشركات المحدودة المسؤولة، بالإضافة طبعاً إلى الشركات المساهمة. إن لكل من هذه الأشكال القانونية ميزات وقيود معينة في ما يخص بعض الجوانب، لذلك يجب استشارة خبراء متخصصين بغية اختيار الكيان الذي يناسب احتياجات وأهداف النشاط التجاري على أحسن وجه.

اختيار الاسم

تحتاج شركتك المنشأة في ولاية ديلاوير إلى اسم تجاري. ينبغي ان يتوافق الاسم التجاري مع عددٍ من المعايير. إن كل اسم تجاري عليه أن يكون فريداً من نوعه بحيث لا يكون مطابقاً لإسم أي شركة أخرى مدرجة على سجلات الولاية. من السهل تحديد ما إذا كان الإسم المنوي استعماله شاغراً وذلك عبر القيام ببحث إلكتروني، كما يمكن حجز اسماً تجارياً معيناً حتى قبل الانتهاء من عملية التأسيس، وذلك من خلال الموقع الإلكتروني لقسم الشركات في ولاية ديلاوير.

يجب على الإسم التجاري للشركة أن ينتهي بدلالة إلى نوع الشركة، مثل "مساهمة" (Corporation) أو (Incorporated)، "محدودة المسؤولية" (Limited)، أو اختصاراً لذلك. يمكن أيضاً استعمال التسميات الشائعة خارج الولايات المتحدة الأمريكية مثل "GmbH" (بالإشارة إلى المسؤولية المحدودة) أو "SA" (بالإشارة إلى الشركة المساهمة). يمكن لقسم الشركات في ولاية ديلاوير رفض الأخذ بأي اسم قد يكون مضللاً أو مؤذياً. على سبيل المثال، لا يمكن للإسم التجاري أن يضم كلمات مثل "بنك" (Bank) أو "Trust"، ما لم يتم القيام بمراجعة من قبل الدوائر المختصة. كذلك، لن يقبل القسم استعمال الأسماء التي تحتوي على كلمات قبيحة أو مسيئة.

اختيار وكيل مسجل (Registered Agent)

تجبر ولاية ديلاوير كل كيان قانوني على الإبقاء على وكيل مسجل (قد يكون الوكيل شخصاً طبيعياً أو شركة) متوفر خلال ساعات العمل العادية في ولاية ديلاوير لاستلام أي وثائق أو مستندات قانونية بالنيابة عن الكيان القانوني، ومن ذلك على سبيل المثال إشعارات المحكمة وأي رسائل من دوائر الولاية. على الوكيل المسجل ان يكون لديه عنوان في ولاية ديلاوير حيث يمكن تسليم الوثائق والمستندات، وتكون هذه المعلومة علنية ومتاحة للعامّة. كذلك تطلب ولاية ديلاوير من الشركات توفير اسم، عنوان العمل وأرقام هاتف العمل بالنسبة للـ "وسيط" (communications contact) – على أن يكون شريكاً، موظفاً تنفيذياً (officer)، موظفاً (employee) أو وكيلاً (agent) للشركة مخولاً تلقّي الاتصالات والمراسلات من الوكيل المسجل. إن هذه المعلومة الأخيرة تكون بحوزة الوكيل المسجل، وعلى الرغم من أنها غير علنية وغير متاحة للعامّة، إلا أنه يمكن الحصول عليه عبر استدعاء مقدّم للمحكمة (subpoena). لا تسمح ولاية ديلاوير بوجود "شركات سرية" لا وجود فيها لأفراد حقيقيين يكونون مسؤولين عن أعمالهم. يمكن للشركات الموجودة فعلياً في ولاية ديلاوير أن تكون هي نفسها الوكيل المسجل. إلا أن معظم الشركات تفضل تعيين طرف ثالث للقيام بمهمة الوكيل المسجل. وفي كلتي الحالتين، من المهم تحديد الوكيل المسجل والتواصل معه قبل الشروع بإجراءات تأسيس الشركة. إن عملية اختيار الوكيل المسجل يجب ان تتم بتأن بعد مراجعة المعلومات المتوفرة بشأن الوكيل، ويجب اختيار من لديه الخبرة بالشروط والمتطلبات القانونية لتأسيس الشركات في ديلاوير والقدرة على مساعدة الشركة على تلبية أي شروط إضافية أخرى متعلقة بالاستحصال على التراخيص أو بالتسجيل لدى جهة أخرى يكون للشركة فيها نشاطاً تجارياً.

تسجيل و إيداع شهادة التأسيس والمحافظة على وجود الكيان

إن الخطوة التالية هي وجوب إعداد شهادة التأسيس الصادرة عن ولاية ديلاوير ووجوب تسجيلها وإيداعها لدى قسم الشركات. تختلف أشكال شهادة التأسيس تبعاً لإختلاف نوع الكيان، وإن نماذج عن هذه الشهادات هي متوفرة على الانترنت.

يجب ان تحتوي شهادة التأسيس على اسم الكيان، اسم وعنوان الوكيل المسجل، وعلى اسم وعنوان وتوقيع الشخص المفوض لتسجيل و إيداع شهادة التأسيس ("المؤسس" أو "the incorporator"). إن هذه المعلومات تكون متاحة للعلن ويمكن لمن يرغب الاطلاع أو الحصول عليها. يجب على شركات الأسهم أن تبين كذلك عدد الأسهم المعينة (number of authorized shares) وقيمتها الاسمية (par value). متى أتم قسم الشركات الموافقة على المستندات، يتم إرسال رسالة تؤكد تأسيس الشركة. يجب على الشركات المنشأة في ولاية ديلاوير أن تثابر في مرحلة ما بعد التأسيس على المحافظة على بعض الشروط لكي تبقى على وضعها القانوني السليم في ولاية ديلاوير، ومن بين هذه الشروط ضرورة إيداع وتسجيل تقرير سنوي، وموجب دفع ضرائب الامتياز. يمكن القيام بهذه العملية السنوية عبر الانترنت.

تجدر الإشارة إلى أن التأسيس لا يشكل رخصة لمزاولة النشاط التجاري في ولاية ديلاوير أو في أي مكان آخر. قبل مباشرة الأعمال التجارية، يجب على الشركة أن تحصل على الرخص والموافقات الإدارية اللازمة لدى الجهة حيث تنوي الشركة مزاولة الأعمال التجارية. ولمزيد من المعلومات حوال الفارق ما بين إنشاء الشركات والاستحصال على الرخص التجارية، يرجى مراجعة ماذا بعد الإنشاء؟ (ما هو الفرق بين التأسيس والترخيص؟)

خلاصة

كما تمّ بيانه، فإنّ عملية التسجيل والإيداع المطلوبة بغية تأسيس شركة في ولاية ديلاوير لا تشكّل بحد ذاتها عملية معقّدة، وإنّ جميع المستندات المطلوبة متوفرة على الموقع الالكتروني لقسم الشركات. لقد تمّ تصميم العملية لتكون واضحة، مع السّماح بأقصى درجة من المرونة لاختيار الكيان القانوني التجاري الذي يتناسب بأفضل طريقة مع متطلبات الشركة. إلا أنّ ذلك لا يعني عدم وجوب التفكير بتأنّ قبل الشروع بإجراءات التسجيل والإيداع التي تُعدّ سهلة. إنّ التفكير واجب. يرجى الأخذ بهذه النصيحة، والتفكير بعناية بالمسائل الأساسية المتعلقة بهذه النواحي بعد استشارة خبراء قانونيين متخصصين، وذلك بهدف أن تعبّر الوثائق والمستندات الأساسية للكيان القانوني بشكل واضح ودقيق عن هذه القرارات؛ كما يجب العدول عن استعمال الطرق المختصرة ذلك انه يمكن للأخيرة ان تكون ذات تكلفة مالية عالية على المدى الطويل.

روابط:

- موقع قسم الشركات لولاية ديلاوير: <http://corp.delaware.gov/>
- قائمة بالوكلاء المسجلين في ولاية ديلاوير: <http://corp.delaware.gov/agents/agts.shtml>

9. ماذا بعد الإنشاء؟ (ما هو الفرق بين التأسيس والترخيص؟)

خلاصة:

- تبدأ حياة الكيان القانوني التجاري عبر العملية القانونية المعروفة باسم "التأسيس".
- إن مجرد التأسيس لا يجعل الكيان القانوني التجاري جاهزاً تلقائياً لبدء القيام بالعمليات التجارية. ينبغي على معظم الكيانات التجارية أن تحصل أيضاً على التراخيص التجارية والتصاريح اللازمة التي تسمح لها بالمباشرة بالنشاط التجاري. ولا بدّ من فهم هذه الشروط في كل نظام قضائي تتم ممارسة العمل فيه.
- كما ينبغي على الكيانات القانونية التجارية أن تحترم التزاماتها ("stay in "good standing") تجاه قسم الشركات في ولاية ديلاوير وذلك بغية الاحتفاظ بوضعها القانوني (legal status). يتم ذلك عبر عملية سنوية يُشار إليها بـ "امتنال الشركة" (corporate compliance) التي تتضمن وجوب إيداع بعض المستندات والتصاريح بشكل سنوي.

إن بعض المصالح التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية هي كيانات مملوكة من قبل فرد واحد (sole proprietorships). إلا أن معظم هذه المصالح وجدت بأن هنالك العديد من الميزات الناشئة عن تأسيس كيان قانوني تجاري (تلك الميزات المتعلقة بالمسؤولية القانونية للمساهم، الضرائب، القوانين والأنظمة بالإضافة إلى ميزات تجارية أخرى). غالباً ما تقرّر المصالح التي قد تم تأسيسها أصلاً على شكل كيانات قانونية تجارية خارج الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء كيان قانوني في إحدى الولايات الأمريكية بغية مباشرة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية [راجع فوائد ولاية ديلاوير في التجارة الدولية]. إن عملية إنشاء هذا الكيان القانوني - المعروفة قانونياً بمصطلح "التأسيس" أو "incorporation" بحسب والاستناد إلى نوع الكيان القانوني - إنما تشكل خطوة أولية هامة في مباشرة أي عمل تجاري. إلا أن هذه الخطوة ليست بحد ذاتها ترخيصاً أو إجازة للقيام بالعمل التجاري.

إن الفهم الدقيق لهذا الاختلاف وللشروط المتوجبة على عملمك التجاري في كل نظام قضائي تمارسون التجارة فيه إنما يشكّل خطوة هامة لضمان امتثالكم للمعايير القانونية... كما ولنجاحكم.

ما المقصود بـ (formation)؟ وماذا يعني مصطلح (incorporation)؟

إذا ما قرّرت بأن الشكل القانوني المناسب للقيام بأعمالكم التجارية هو شكل الشركة المساهمة، وإذا كنتم ترغبون بممارسة أعمال تجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، فيجب عليكم إيداع "شهادة تأسيس الشركة" (Certificate of Incorporation) في إحدى الولايات الأمريكية. أما إذا قرّرت اختيار نوعاً آخر، مثل "الشركة المحدودة المسؤولية" (Limited Liability Company (LLC)) أو "الشراكة المحدودة" (Limited Partnership (LP))، أو أي شكل بديل آخر، فينبغي عليكم في هذه الحالة التقدّم للحصول على وإيداع "شهادة إنشاء" (Certificate of Formation). إن عملية إيداع المستند المتوجب يُنشئ الكيان القانوني - هو بمثابة شهادة الميلاد.

إن اختيار الولاية المناسبة للقيام بهذه العملية هو أمر مهم للغاية لأنّ هذه الولاية سوف تصبح "موطن الشركة" أو "محل إقامة" ذلك الكيان القانوني التجاري. وبالتالي يخضع الأخير لقوانين وقواعد الولاية في ما يخص الكيانات التجارية وذلك بصرف النظر عن المكان الذي يمارس فيه هذا الكيان عمله التجاري. من المعروف أن قانون الشركات لولاية ديلاوير يعدّ الأكثر تطوراً وحداثةً ومرونةً في الولايات المتحدة الأمريكية [راجع قانون ولاية ديلاوير الصائب والممكن]. يرفع هذا القانون "الشؤون الداخلية" للكيان، أي المسائل المرتبطة بملكية رأس المال والإدارة، بما في ذلك المسؤولية المترتبة على المساهمين، دور أعضاء مجلس الإدارة، والعمليات التجارية (بما في ذلك عمليات الاندماج والاستحواذ). أما في ما يخص التأثير المترتب على المجتمع (في مجال قانون العمل، البيئة، الضرائب، استخدام الأراضي، الخ.)، فإن ذلك يخضع لقوانين النظام القضائي للبلد حيث تتم ممارسة الأعمال التجارية.

متى أتم الكيان عملية التأسيس في ديلاوير، يصبح هذا الكيان موجوداً وتصبح شؤونه الداخلية خاضعة لقوانين ديلاوير للشركات أو الكيانات. إلا أن ذلك لا يعني أن بإمكان الكيان التجاري الشروع في مزاوله التجارة قبل الحصول على التراخيص والإجازات المطلوبة في كل مكان يمارس الكيان نشاطاً فيه.

ماهي التراخيص والإجازات التي ينبغي عادةً الحصول عليها قبل البدء بالأعمال التجارية؟

قبل المباشرة بالنشاط التجاري، غالباً ما ينبغي على الكيانات القانونية التجارية تسجيل وإيداع بعض المستندات والحصول على التراخيص أو الموافقات التي قد تكون مطلوبة من قبل البلدان والولايات والبلديات التي تعترف هذه الكيانات مزاوله الأعمال التجارية فيها. بالنسبة لما هي الحال عليه في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن القيام بهذه الإيداعات والحصول على تلك الموافقات عادةً ما يكون مطلوباً من قبل أي جهة يكون للكيان فيها مبيعات أو موظفين أو أصول مادية. يوجد العديد من الإيداعات والموافقات المطلوبة، وذلك يعتمد على القطاع الذي يعمل به الكيان، عملياته، موقعه، منتجاته وخدماته.

من بين الشّروط الأكثر شيوعاً ما يلي :

- رخص تجارية عامة
- التسجيلات الضريبية
- التسجيلات المطلوبة من صاحب العمل (التأمين ضد البطالة والتعويضات للعمّال)
- تصاريح الصحة العامة
- التراخيص البيئية
- تراخيص العمل والتراخيص المهنية
- تراخيص الخمر
- تراخيص اليانصيب
- تحديد المناطق والموافقات على استخدام الأراضي
- تراخيص البناء والإشغال

يمكن للكيانات التي لا تلتزم بمتطلبات التراخيص والموافقات أن تواجه عدداً من العواقب بما في ذلك الغرامات والإشعارات، والإغلاق القسري لأعمالها. كذلك، فإن العديد من التراخيص ينبغي تجديدها بشكل سنوي.

وإذا ما رغبتكم بمعرفة التراخيص التجارية المطلوبة لكيانكم التجاري، فما عليكم سوى الاتصال بالدوائر المحليّة المختصة في قسم التجارة والإئتماء الاقتصادي التابع للجهة المختصة. كما أنه بإمكانكم مراجعة غرفة التجارة المحليّة التي يمكن أن توجّهكم في هذا الإطار.

وعلى الرغم من أن الكيانات القانونية المنظمة في ولاية ديلاوير غير ملزمة بأن يكون لها عمليات تجارية في الولاية، إلا أن ولاية ديلاوير تعتبر مكاناً جذاباً لبدء وتنمية النشاط التجاري. على الشركات الرّغبة الموجودة خارج الولايات المتحدة الأمريكية الإتصال بمكتب التجارة الدولية والتنمية لولاية ديلاوير (Delaware International Trade and Development Office). أما الكيانات التجارية الأمريكية، فيمكنها التواصل مباشرةً مع مكتب التنمية الاقتصادية في ديلاوير (Delaware Economic Development Office) لمساعدتها على معرفة والاستحصال على التراخيص والإجازات المطلوبة في ولاية ديلاوير. إن ولاية ديلاوير تعمل باستمرار من أجل تبسيط وتسهيل هذه العملية.

كيف يمكنك الحفاظ على امتثال الكيان التجاري للشّروط والمعايير القانونية؟

بعد مرحلة التأسيس، يتوجب تجديد مختلف التراخيص والإجازات المُشار إليها أعلاه بصورةٍ دورية.

كذلك، يجب على أي شركة مساهمة مُنظمة في ولاية ديلاوير إيداع تقرير سنوي علني يبيّن جميع أعضاء مجلس إدارة الشركة، كما يجب عليها دفع ضريبة امتياز سنوية. أما في ما يخصّ كلّ من الشراكة المحدودة، الشركة المحدودة المسؤولية والشراكة العامّة المنشأة في ولاية ديلاوير، فإنّ تلك الكيانات ينبغي عليها إيداع تقارير سنوية، إنّما يجب عليها دفع ضريبة سنوية. إنّ عملية دفع الضرائب وتقديم التقرير السنوي يمكن أن تتمّ عن طريق الإنترنت.

خلاصة:

إن إتمام عملية تأسيس كيان تجاري إنّما هي مجرد خطوة واحدة من بين العديد من الخطوات المطلوبة لإنشاء كيان ذات نشاط تجاري. كذلك، فإنّ الكيان التجاري غالباً ما يخضع لقواعد تحكمه وأنظمة ترعاه، ومن بينها شروط الحصول على التراخيص والموافقات اللازمة، وذلك لدى جميع الجهات حيث تتمّ مزاوله النشاط التجاري. كما يجب على أي كيان تجاري اتّخاذ الإجراءات

بصورة منتظمة لضمان أن جميع التراخيص والإجازات متوقّرة، وأنّ الكيان بوضع قانوني ملائم (in good standing). إن إدراك أهميّة هذه الشّروط والواجبات إنّما هو أمرٌ ضروري لضمان نجاح أي عمل تجاري.

روابط لموارد إضافية:

- قسم الشركات التابع لأمانة سر ولاية ديلاوير <http://corp.delaware.gov/>
- توفر إدارة الأعمال التجارية الصغيرة أداةً لمساعدة أصحاب التجارة والأعمال على معرفة ما هي الرّخص التجارية والتّصاريح التي يحتاجونها: <http://www.sba.gov/licenses-and-permits>

لقد تمت ترجمة هذا المستند في آب ٢٠١٣. قد يكون الإصدار الإنجليزي أكثر تحديثًا وهو متاح على http://corplaw.delaware.gov/eng/what_next.shtml

10. بعض الحقائق والمعتقدات الخاطئة

معتقد خاطئ: إن ديلاوير هي النظام القضائي الأكبر في ما يخص إنشاء الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية.

حقائق: إن ديلاوير هي النظام القضائي الرائد في ما يخص الشركات المدرجة أسهمها على بورصات الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية. إن أكثر من نصف هذه الشركات (بما في ذلك 64% من الشركات الواردة على قائمة Fortune 500) قد اختارت التسجيل في ديلاوير. كما وتعتبر ديلاوير أيضاً سلطةً قضائيةً رائدة بالنسبة للشركات الموجودة خارج الولاية، أي الشركات التي تقرّر أن يكون مقرها الرئيسي في ولايةٍ أخرى والتي تختار التسجيل في ديلاوير.

إلا أنّ العديد من الولايات تضم عدداً أكبر من الكيانات التجارية المسجلة رغم أنها لا تضم عدداً أكبر من الشركات المدرجة أسهمها للتداول في سوق الأوراق المالية. من حيث عدد التسجيلات السنوية للكيانات التجارية، تحل ولاية ديلاوير باستمرار ضمن أفضل خمس ولايات في الترتيب مع كل من ولاية فلوريدا، كاليفورنيا، نيويورك و تكساس. وعلى الرغم من أن عدد الكيانات القانونية الفاعلة والمسجلة فيها قد فاق المليون كيان قانوني في نهاية العام 2012، هنالك أكثر من 20 مليون كيان قانوني مسجل في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الكيانات تتمركز إلى حدٍ كبير في عدد محدود من الولايات.

قد يعتبر إنشاء الشركة في الولاية حيث تنوي شركة ما القيام بمعظم أعمالها التجارية أفضل من حيث التكلفة بالنسبة لعددٍ من الشركات الصغيرة الحجم. ولكن ينظر إلى ديلاوير على مستوى عالمي على أنها النظام القضائي المفضل اعتماده كمواطنٍ قانوني في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل معظم الشركات المطروحة أسهمها للتداول في سوق الأوراق المالية، وكذلك بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بعمليات دمج واستحواذ، وكذلك سائر الكيانات المعقدة. فبالنسبة لجميع هذه الأشكال التجارية المتطورة، تعتبر ميزتي الشفافية والمرونة اللتين توفرهما القوانين التجارية لولاية ديلاوير للإداريين، بالإضافة إلى أسس الحماية الهامة التي توفرها القوانين والمحاكم للمستثمرين، ميزات قيمة وهي تبرر تكلفة الحفاظ على الكيان في ديلاوير حتى ولم يكن لهذا الكيان أي عمليات في ولاية ديلاوير.

معتقد خاطئ: لطالما كانت ديلاوير المقر الرئيسي للشركات المطروحة أسهمها للتداول في سوق الأوراق المالية.

حقائق: رغم أن ديلاوير اليوم هي الجهة المفضلة لتسجيل الشركات بالنسبة للشركات المطروحة أسهمها للتداول في سوق الأوراق المالية، إلا أنّ الحال لم يكن كذلك على الدوام. فقبل صعود نجم ولاية ديلاوير، كانت ولاية نيوجرسي (New Jersey) هي الولاية الرائدة لנاحية إنشاء الشركات التجارية، بما في ذلك الشركات المطروحة أسهمها للتداول في سوق الأوراق المالية. في الواقع، وفي أعقاب تطور القوانين التجارية الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن العشرين، كانت ولايات نيوجرسي، ماين (Maine) ونيويورك (New York) هي الولايات الرائدة في ما يخص تشكيل الكيانات التجارية، بينما كان لديلاوير أهمية أقلّ إنّما متصاعدة.

في عام 1899، أصدرت ديلاوير قانوناً عاماً للشركات تمّ تصميمه على غرار قانون ولاية نيوجرسي. بعد أكثر من عقد من الزمن، قامت ولاية نيوجرسي بسنّ عدد من التعديلات على قانون الشركات للولاية لتحّد من قدرة الشركات المنشأة فيها على المشاركة في عمليات اندماج. تمّ اعتماد هذه التغييرات من قبل المشرّع في ولاية نيوجرسي بعد ضغوطٍ من محافظ الولاية آنذاك وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) وذلك في أعقاب معركة رئاسية مثيرة للجدل. دفع هذا الأمر بمحامي الشركات وآخرين للتشكيك بالمناخ العام السياسي والقضائي لولاية نيوجرسي. حينها، كانت قوانين ولاية ديلاوير التجارية تقدّم نفس ميزات قوانين نيوجرسي، دون التعديلات والقيود الجديدة. كذلك، كانت قوانين ديلاوير تؤمّن استقراراً أكبر من سائر الولايات، فعلى سبيل المثال، كان دستور ولاية ديلاوير لعام 1897 يستوجب وجود أكثرية الثلثين في كلّ من غرفتي المجلس التشريعي حتى تتمّ الموافقة على إدخال تعديلات على قانون الشركات المساهمة العام لولاية ديلاوير. إنّ هذه الميزات في قانون ولاية ديلاوير جعلته أكثر ملائمةً في ما يخصّ مسألة إنشاء الشركات من قوانين ولايات أمريكية أخرى. منذ ذلك الحين، تعير ولاية ديلاوير أهميةً خاصّة للاستمرارية والشفافية، والجودة والاستقرار – ولعلّ أبرز مثال على ذلك هو النظام القضائي الممتاز لولاية ديلاوير – ممّا جعلها تحافظ على موقعها المتقدّم.

معتقد خاطئ: فازت ولاية ديلاوير "بسباق كسر الحواجز" (أو ما يعرف بمفهوم الـ "race to the bottom") عبر عدم إرساء أية قواعد أو إرساء مجرد قواعد قليلة لعمل الشركات.

حقائق: تتمتع ولاية ديلاوير بنظام قانوني شامل لحماية العامّة من أي تصرفٍ محلّ أو غير ملائم من قبل الشركات، على غرار ولاياتٍ أخرى. يعالج هذا النظام مواضيع عدّة، من الهواء الذي يتنشقّه سكان ديلاوير، إلى سلامة العمال، إلى أي تفرقة على

أساس العرق أو الجنس، إلى المياه التي يتم شربها وصحة الدواجن التي يتم إنتاجها وبيعها. تعتبر القوانين أكثر تشدداً بالنسبة لبعض النواحي وأقل تشدداً بالنسبة لنواحٍ أخرى، إلا أنه لا يمكن القول بأنه "لا يوجد" أو "أَنَّ هنالك" فقط بعض القوانين الناظمة". تطبق هذه القوانين على الشركات العاملة في ولاية ديلاوير.

إلا أن هذا الإطار التنظيمي غير مرتبط بقوانين ديلاوير للشركات أو بقرار تسجيل الشركة في الولاية. إن الشركة، حين تختار أن تتسجل في ولاية ديلاوير، إنما هي تختار أن تخضع لقوانين ديلاوير فقط في ما يتعلق بـ "أمورها الداخلية" - أي المواضيع كتفسير شهادة التأسيس، أو العلاقة بين المساهمين والمدراء. إن التسجيل في ولاية ديلاوير يعني أن قانون ولاية ديلاوير للشركات هو الذي سوف يطبق: إنما لا يعني بالضرورة أن سائر قوانين أو أنظمة ديلاوير ستكون واجبة التطبيق هي الأخرى. عموماً، فإن قانون الشركات لولاية ديلاوير يطبق على الشركة المسجلة في ديلاوير بغض النظر عن مكان تركيز نشاطها التجاري، وإن النظام الأساسي للشركة لا يمكن أن يمنحها أي شكل من أشكال الحصانة تجاه القوانين والأنظمة غير المتعلقة بالأمور الداخلية للشركة. لذا، على سبيل المثال، لنأخذ حالة شركة مسجلة في ولاية ديلاوير تقوم بتشغيل مناجم في عشرة ولايات (دون أن يكون لها أي نشاط في ولاية ديلاوير). يكون واجباً على هذه الشركة التقيد بالقوانين والأنظمة المتعلقة بعمل المناجم في كل من الولايات العشر (دون قوانين وأنظمة ديلاوير المتعلقة بعمل المناجم)، بالإضافة إلى القوانين والأنظمة الفيدرالية المتعلقة بالمناجم. ولكن، من ناحية أخرى، فإن واجبات المدراء تجاه المساهمين يحكمها قانون ديلاوير، وإن محاكم ديلاوير سوف تطبق قانون ديلاوير في هذا الشأن.

يرجى مراجعة "قانون ولاية ديلاوير الصائب والممكن" لمعرفة المزيد عن قانون الشركات المساهمة العام لولاية ديلاوير، كما يرجى مراجعة "بدائل للشركات المساهمة في ولاية ديلاوير" التي تقدم لمحة عن عدد من القوانين الحديثة الأخرى المتعلقة بالكيانات التجارية. يمكن الحصول على نسخة من هذه القوانين على الموقع الإلكتروني لولاية ديلاوير.

معتقد خاطئ: فازت ولاية ديلاوير "بسباق كسر الحواجز" (أو ما يعرف بمفهوم الـ "race to the bottom") عبر تقديم مصلحة الإداريين على مصالح المساهمين من حيث الأفضلية.

حقائق: تختار العديد من الشركات التسجيل في ولاية ديلاوير بالنظر لتقدم وحدثة قانون الشركات للولاية (والذي يتم تطبيقه بطريقة فعالة من قبل قضاة ذوي خبرة)، مما يجعل الشركات المسجلة في ديلاوير وسائل حقيقية لخلق القيمة. إن ذلك يعود إلى كون ولاية ديلاوير تسمح للإداريين والمدراء باتخاذ قرارات تجارية معتمدة بحسن نية - بما في ذلك الإقدام على مجازفات تجارية تصب في مصلحة الشركة - كما أن وسائل الرقابة التي تمارسها الولاية تهينها لملاحقة ومعاينة السلوك الذي يشكل خرقاً لواجب الولاء أو تضارباً للمصالح. بالتالي، يشكل هذا القانون المتوازن حلاً وسطاً ما بين الولايات التي اعتمدت عمداً قوانين تجارية أكثر حماية للمدراء والموظفين التنفيذيين والمساهمين الكبار من جهة، والولايات التي اختارت أن تُميل الكفة لمصلحة تأمين حماية المساهمين أصحاب الأقلية في الشركة من جهة أخرى. لهذه الأسباب، يعتبر عدد كبير من الفقهاء في هذا المجال أن "السباق" لم يكن موجوداً في الأصل في ما يخص القوانين التجارية، أو أن السباق كان أو لم يزل "سباق للوصول إلى القمة".

وبالمجمل، يمكن الجزم بأنه لا توجد ولاية أمريكية أخرى تمنح المساهمين حقوقاً وتوفر مرونة لأصحاب الأسهم أكثر مما تمنحه وتوفره ولاية ديلاوير، أو تصون محاكمها بانتظام حقوق المساهمين في الدعاوى القضائية مثلما تفعل محاكم ولاية ديلاوير. في المقابل، تنافس أكثرية الولايات الشقيقة لديلاوير ولاية ديلاوير عبر توفيرها حماية أكبر للإداريين. إلا أن لدى هذه الولايات قوانين واسعة النطاق مضادة لعمليات الاستحواذ (strong anti-takeover statutes) وقوانين مرتبطة تعيق امكانية القيام بهكذا عمليات استحواذ (takeovers)، وتجدد من جعل تحقيق مصالح المساهمين أولى أولويات إداريي الشركة.

إن مرونة وتوازن قوانين ولاية ديلاوير، بالإضافة إلى توفيرها الحماية لمصالح المساهمين المشروعة، يجعلان من الولاية الجهة المفضلة للتسجيل التجاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالنسبة لمعظم المستثمرين كما وبالنسبة لمعظم الإداريين في الشركات الأمريكية المدرجة والمطروحة أسهما للتداول في سوق الأوراق المالية.

معتقد خاطئ: إن الثغرات في ما يخص الضرائب في ديلاوير تساعد الشركات على التهرب من دفع الضرائب المستحقة لولايات أخرى.

حقائق: بموجب القانون الفيدرالي الأمريكي، لا يمكن لولاية واحدة أن تتمتع بحق حصري في فرض الضرائب على عمليات وأرباح شركات وكيانات تجارية أخرى لديها عمليات في العديد من الولايات. لا بل إن التكاليف الضريبية يقسم بشكل عام على الولايات حيث تقوم الشركة بأعمالها وأنشطتها التجارية، وذلك وفقاً لمعايير مختلفة كالمبيعات والممتلكات والموظفين في كل من الولايات. وبما أن ولاية ديلاوير هي ولاية صغيرة الحجم، يعتبر التكاليف الضريبية الذي تفرضه صغيراً نسبياً لأي شركة تقوم

بأعمال تجارية ضخمة محلياً وعالمياً، خاصةً بالمقارنة مع الضرائب المترتبة على الشركة لحكومة الولايات المتحدة الفيدرالية، ولولايات أكبر من ديلاوير يكون للشركة فيها أعمالاً تجارية.

لكل من الولايات الأمريكية الخمسين خياراتها المختلفة حول كيفية جني المداخل. تجني العديد من الولايات الأمريكية معظم مداخلها من ضرائب على المبيعات ومن ضرائب شبيهة للضريبة على القيمة المضافة (VAT)، كما من الضرائب على الدخل، والضرائب على الممتلكات، والضرائب على أرباح الشركات. إن مصادر الدخل الأول في ولاية ديلاوير هي الضرائب على الدخل وضرائب الامتياز السنوية (annual franchise taxes) التي تترتب على الشركات المسجلة في ديلاوير. إن الشركات التي يكون لديها أعمالاً وأنشطة تجارية في ولاية ديلاوير تخضع غالباً للضرائب على أرباح الشركة وعلى مجمل الإيرادات الناتجة عن العمليات والمبيعات التي تحصل في ديلاوير نفسها. بشكل عام، يُعتبر المناخ الضريبي في ديلاوير عادلاً للشركات العاملة في الولاية، على الرغم من أن عدداً من الولايات الأمريكية الأخرى يفرض ضرائب أقل (إما بالنسبة لبعض الضرائب المعينة أو بشكل عام) على الشركات العاملة ضمن حدودها.

تحتوي قوانين الضرائب الخاصة بالخمسين ولاية على العديد من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية. تعفي قوانين ولاية ديلاوير بعض الشركات القابضة في ديلاوير التي تأتي بكامل (100%) إيراداتها من أنشطة اقتصادية غير مباشرة (passive economic activity) كمثالاً التراخيص المتعلقة بأصول غير مادية (licensing of intangible assets)، من الضريبة على أرباح الشركات. إن هذا لا يشكل ثغرة وإنما إعفاء من ضمن الاستراتيجية الضريبية الشاملة لولاية ديلاوير - والتي تساعد ديلاوير على جذب الشركات الموجودة في أكثر من ولاية لتمرکز عملياتها في ديلاوير. وقد اختارت ولايات أمريكية أخرى اعتماد إعفاءات مختلفة أو فرض نسبة أدنى من الضرائب على الشركات والأعمال التجارية، وذلك في الحالات التي تفرض تلك الولايات فيها ضريبة على أرباح الشركات في الأساس. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الإعفاءات كهذه تكون ذات فائدة محدودة - من بين أكثر من مليون كيان تجاري مُنشأ في ديلاوير، هنالك أقل من 1% من الشركة القابضة، وإن هذا العدد يتناقص.

كذلك، اتخذ عددٌ من الولايات الأمريكية خطوات للتأكد من ضمان تلقّيها النسبة التي تعتبرها منصفة من العائدات من الضرائب المترتبة على الشركات العاملة ضمن حدود ولايتها. تستعمل أكثر من عشرين من الولايات الأمريكية نظاماً ضريبياً يسمّى "التصريح المدمج" ("combined reporting")، والذي يلغي عملياً قدرة الشركات العاملة في أكثر من ولاية على تحويل الإيرادات من ولاية حيث الضرائب عالية إلى ولايات أخرى حيث الضرائب منخفضة أو معدومة. أما الولايات التي لم تعتمد نظام "التصريح المدمج"، فقد استعملت صلاحيتها التنظيمية المسمّاة بـ"الإعادة" (add-back) لمنع التخفيضات الضريبية على العمليات التي تحصل داخل الشركة والتي يتضح أن الغرض الأساسي منها يتعلّق بالنواحي الضريبية.

معتقد خاطئ: تعتبر ولاية ديلاوير الملاذ الضريبي داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

حقائق: إن المقارنة بين ديلاوير ودول أخرى ذات سيادة مثل جزر الكايمان (Cayman Islands) هي مقارنة غير دقيقة. تخضع شركات ولاية ديلاوير لنفس القوانين الضريبية الأمريكية مثلها مثل أي شركة تم تأسيسها في أي ولاية أخرى. يشير البعض إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي ملاذ ضريبي (tax haven) لأن 1) المداخل غير الأمريكية للشركات التابعة الموجودة خارج الولايات المتحدة الأمريكية (non-U.S. income of overseas affiliates) تخضع عموماً للضريبة فقط في حال إعادتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية (repatriation) و2) لكون الشركات المحدودة المسؤولة المؤلفة من شخص واحد والمنشأة في أي ولاية تُعامل وكأنها "كيانات متغاضى عنها" ("disregarded entities")، مما يسمح للأعضاء غير الأمريكيين في الشركة المحدودة المسؤولة من عدم الخضوع للتكليف الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية على المداخل التي يكون مصدرها خارج الولايات المتحدة الأمريكية. سواء كانت هذه الحجج دقيقة أم لا، فإن ذلك هو نتيجة قوانين الضرائب الأمريكية ولا علاقة له بقوانين الشركات والضرائب الخاصة بالولاية (بما فيها ولاية ديلاوير). إن الأساس في عملية مراقبة وملاحقة التهرب الضريبي على المستوى العالمي يكمن في التطبيق الحازم من قبل وزارة الخزانة الأمريكية ووكالات أخرى، للقوانين الموجودة المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال والتي تطبق على المؤسسات المالية الأمريكية، وكذلك في تقوية وتعزيز تطبيق قوانين مكافحة تبييض الأموال في البلدان حيث أنظمة الرقابة المالية تعتبر ضعيفة. إن ديلاوير هي واحدة من مجموعة ولايات تقوم بتنسيق فعال مع وكالات التنظيم والرقابة الأمريكية والعالمية.

معتقد خاطئ: تمنح ديلاوير أصحاب الأعمال وإداريي الشركات سرية تامة.

حقائق: في الولايات المتحدة الأمريكية، يتم جمع المعلومات المتعلقة بأصحاب العمل، الشركاء، الموظفين التنفيذيين وسائر مسؤولي الشركات من خلال الدوائر الحكومية المختصة بالضرائب كمصلحة الضرائب الأمريكية (IRS)، وفي حالة الشركات التي لديها أعمال وأنشطة تجارية في ديلاوير، من قبل "مصلحة الدخل في ديلاوير" (Delaware Division of

(Revenue). يتم جمع هذه المعلومات بطرق متنوّعة، بما في ذلك طلبات الحصول على رقم ضريبي، التصريح السنوي للضرائب على العائدات، وكشوفات الحسابات المالية.

بشكل عام، إنّ الولايات الأمريكية لا تعتمد على عمليّة التسجيل التجاري كأداة لجمع أسماء المالكين الحقيقيين - أي الأشخاص الطبيعيين الذين يملكون، يتحكّمون أو يستفيدون من الشركة. إنّ ولاية ديلاوير ومعظم الولايات الأخرى تشترط الحصول على أسماء الأشخاص الطبيعيين الأعضاء في مجلس الإدارة. كذلك تفرض ولاية ديلاوير على كل شركة في ديلاوير أن تبيّن أسماء وعناوين المدراء في التقرير السنوي المتعلّق بضريبة الامتياز. إنّ كل هذه المعلومات والوثائق المودعة والمسجّلة لدى قسم الشركات في ولاية ديلاوير إنّما هي وثائق علنيّة متاحة للعموم.

كذلك، فإنّ ولاية ديلاوير قد اتّخذت عدداً من الخطوات الهامّة لتعزيز الشفافية. فكانت ديلاوير في العام 2002 أوّل ولاية في أمريكا تمنع بموجب القانون عمليّات التنازل عن الأسهم لحامله، وهي أسهم غير مسجّلة لا يتطلّب التنازل عنها سوى التبادل المادي لمستند من دون إمكانية أن يخضع ذلك لنظام رقابة كما هي الحال بالنسبة للأسهم العادية. وفي عام 2006، أصدرت ديلاوير أول قانون في الولايات المتّحدة الأمريكية يتعلّق بالوكيل التجاري المسجّل، ممّا أتاح للولاية إمكانية مراقبة وضبط الممارسات المضلّلة أو الاحتيالية. كذلك، تطلب ولاية ديلاوير من الشركات المساهمة والشركات المحدودة المسؤولية أن تعطي وكلائها المسجلين تفاصيل الممثل المباشر للشركة - مما يمنح السّلطات طريقة للتوصّل إلى اسم الشخص الطبيعي الذي يمثّل كل شركة. وفي عام 2012، اعتمدت أمانة سر ولاية ديلاوير إجراءات صارمة ضد وكلاء التسجيل الذين يُسوّقون لـ "الشركات الشكلية" (shell "and shelf companies") أو "للسرّيّة". كما وتؤمّن محاكم ولاية ديلاوير سبلاً لمحاربة الاستعمال الخاطئ للكيانات التجارية، بما في ذلك الكيانات "الشكلية".

ولعلّ الأهم من ذلك كلّهُ هو أنّ ولاية ديلاوير تؤمّن آليات قانونية تسمح للإداريين والمستثمرين وهيئات الرقابة بالتدقيق بالملفات الخاصة بالكيانات القانونية التجارية في ولاية ديلاوير. ويتمّ التقدّم بطلبات استفسار وتحرّ بشكل مستمرّ. باختصار، إنّ ولاية ديلاوير ليست ملاذاً سرياً (secrecy haven)، بل حالها حال أيّة ولاية أمريكية أخرى أو الولايات المتّحدة الأمريكية نفسها. إنّ ولاية ديلاوير قد قامت بالفعل بأكثر ممّا تقوم به أغلب الولايات الأخرى من إجراءات لتأمين الشفافية اللاّزمة.

إنّ النسخة الإنكليزية من هذا المقال (والتي تحتوي على المصادر) متوفّرة http://corplaw.delaware.gov/eng/facts_myths.shtml